

على مجاهد شاهين
دراسات عليا في الضرائب

قانون تحقيق العدالة الضريبية

٤٦ لسنة ١٩٧٨

- الصفقة الواحدة * التصرفات في العقارات والأراضي
- الشقق المفروشة * الاستغلال الزراعي * الدواجن
- والمواشي * المنشآت الفندقية والسياحية * الشركات
- المصرية العاملة في التعمير * المصري في المشروعات
- المعفاة والاتفاقات الدولية * أذونات العمل،
- الحفلات * المشاتبات والكباثن * تذاكر السفر..
- للخارج * إقرار الشقة .
- التيسيرات الضريبية * الأعباء العائلية *
- أسعار الضريبة .
- الإقرارات * الحصر * الخصم والإضافة
- النهرب * التقادم * الربط الإضافي * العقوبات .
- القواعد التنفيذية لضرائب دعم التضامن الاجتماعي .
- أبحاث حول تطوير النظام الضريبي المصري .

بسم الله الرحمن الرحيم
عقبو لجان طعن القرائب.

بسم الله الرحمن الرحيم

« وقل اعملوا فسير الله عملكم ورسوله والمؤمنون »
« صدق الله العظيم »

قانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨

بمأن تحقيق العدالة الضريبية

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

الفصل الأول

في إخضاع بعض الإيرادات للضريبة

- المادة الأولى - : تصاف فقرة جديدة إلى المادة ٢٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بقرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، نصها كالآتي :
- « ولكل تسرى هذه الضريبة على صافي الأرباح التي تتحقق خلال السنة عن أي نشاط تجاري أو صناعي ولو اقتصر على صفقة واحدة ».
- المادة الثانية - : يستعمل بالبندين ١ و ٢ من المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه ، النص الآتي :

مادة ٣٢ - (١) - التصرف في العقارات المبنية أو الأراضي داخل كردون المدينة سواء انصب التصرف عليها بمالتها أو بعد إقامة منشآت عليها وسواء شمل التصرف العقار كله أو أجزاء منه أو وحدة سكنية أو غيرها وسواء كانت إقامة المنشآت على أرض مملوكة للمول أو لغيره .

ويعتبر تصرفاً خاصاً للضريبة تقرير حق انتفاع على العقار أو تأجيره لمدة تزيد على خمسين عاماً .

واستثناء من أحكام المادة ٣٧ يكون سعر الضريبة مثل الرسم النسبي المقرر في القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ ، في شأن رسوم التوثيق والشهر ، وعلى أن يسرى الإبقاء والتخفيض المقرر بالقانون المذكور على هذه الضريبة .

ولا تسرى هذه الضريبة إذا كانت قيمة ما تصرف فيه المول مقدرة وفقاً لأحكام القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ ، بما لا يجاوز عشرة آلاف جنيه ، فإذا تجاوزتها استعقت الضريبة على ما يزيد على ذلك بذات النسب المقررة في قانون رسوم التوثيق والشهر المشار إليه .

وعلى مأموريات ومكاتب الشهر العقاري تحصيل الضريبة مع رسوم التوثيق والشهر المقررة بالقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٦٤ ، المشار إليه بذات إجراءات تحصيلها من المتصرف إليه الذي يلزم بسدادها لحساب المول المتصرف ، ويعتبر بإطلا كل اتفاق أو شرط يقضى بنقل عبء الضريبة إلى المتصرف إليه .

وعلى مأموريات ومكاتب الشهر العقاري توريد ما حصلته إلى مصلحة الضرائب في المواعيد وفقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية للقانون ويمتنع عليها توثيق أو شهر التصرفات المشار إليها إلا بعد تحصيل الضريبة المنصوص عليها في هذا البند ويستثنى من التصرفات الخاضعة لهذه الضريبة تصرفات الوارث في العقارات الآيلة من مورثه بحالتها عند الميراث إذا لم تتجاوز قيمة التصرف عشرين ألف جنيه .

فإذا تجاوزتها استحققت الضريبة على ما يزيد على ذلك بذات النسب المة - مرة
وكذلك تقديم العقار كحصة هيئية نظير الإسهام في رأس مال المشروعات
الاستثمارية الخاصة لاحكام القانونين رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار
المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ورقم ٨٦ لسنة ١٩٧٤ بتفسير بعض
الإعفاءات الضريبية للشروعات المصرية المنشأة في إطار خطة التنمية أو نظير
الإسهام في رأس مال المنفآت الخاصة لاحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٩ ،
المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ الخاص بإصدار قانون المؤسسات
العامة وشركات القطاع العام .

وإذا صدر التصرف من الممول لأكثر من مرة واحدة خلال عشر سنوات
خضعت الأرباح الناتجة عن هذه التصرفات لضريبة الأرباح التجارية والصناعية
بالسعر المقرر في المادة ٣٧ ، وفي هذه الحالة تخضع الضرائب المسددة لحسابه من
هذه التصرفات للشهر العقاري من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية التي تستحق عليه
مادة ٣٢ - (٢) - تقسيم أراضي البناء والتصرف فيها ، وتحدد الأرباح
في الحالتين المنصوص عليهما في الفقرة الأخيرة في البند (١) وفي البند (٢)
طبقاً لقواعد المحاسبة التي يصدر بها قرار من وزير المالية .

المادة الثالثة - تضاف فقرة جديدة إلى نهاية البند (٤) من المادة ٣٢ من
القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه ، نصها كالآتي :

مادة ٣٢ - (٤) - فإذا انصب الإيجار على وحدة مفروشة واحدة أو جزء
منها سواء كانت معدة للسكن أو لمزاولة مهنة أو حرفة أو أى نشاط آخر بما
يخضع للضريبة على أرباح المهن غير التجارية استحققت الضريبة استثناء من
أحكام المادة (٣٧) وفقاً للفتاى التالية للحجرة الواحدة مقدرة وفق قيمتها
الإيجارية المتخذة أساساً لربط الضريبة العقارية .

١- بعينه واحد في الشهر إذا كان إيجار الحجرة لا يجاوز ثلاثة جنيهات .
 - جنيهان في الشهر إذا كان إيجار الحجرة أكثر من ثلاثة جنيهات ولا يجاوز خمسة جنيهات .

٢- ثلاثة جنيهات في الشهر إذا كان إيجار الحجرة أكثر من خمسة جنيهات ولا يجاوز ثمانية جنيهات .

٣- خمسة جنيهات في الشهر إذا كان إيجار الحجرة أكثر من ثمانية جنيهات ولا يجاوز عشرة جنيهات .

٤- ثمانية جنيهات في الشهر إذا كان إيجار الحجرة أكثر من عشرة جنيهات .
 وفي حالة تأجير أكثر من وحدة مفروشة في الأماكن غير السياحية أو في حالة تأجير وحدة أو جزء من وحدة مفروشة في الأحياء السياحية التي تحدد بقرار من الوزير المختص تربط الضريبة على أساس قيمة الإيجار مفروشا مخصوصا منه خمسون في المائة مقابل جميع التكاليف بما في ذلك الاستهلاك والمصروفات .
 وفي تطبيق أحكام هذا البند ينتبى للمول وزوجه وأولاده القصر في حكم المول الواحد وتربط الضريبة باسمه .

وفي جميع الأحوال يشترط ألا تقل الضريبة على أساس الأرباح الفعلية عن قيمة الفئات الثابتة المشار إليها والمقررة للوحدات المؤجرة في الأحياء غير السياحية وعن ثلاثة أمثال هذه الفئات بالنسبة للوحدات المؤجرة في الأحياء السياحية ، وذلك كله مع عدم الإخلال بالأحكام المنصوص عليها في القوانين رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر .
 وعلى المؤجر سواء أكان مالكا أم مستأجراً أن يتبلغ مصلحة الضرائب خلال خمسة عشر يوماً التالية بعد التأجير أو من تاريخ العمل بهذا القانون ببيان عن الأماكن المفروشة وعدد ما يكون بها من حجرات والقيمة الإيجارية لكل منها حسب وبط العرائد .

وعلى مالك العقار أو المستول من إدارته أن يخطر عن الوصداً المفروشة الموجودة في العقار المملوك له ولو لم يكن مؤجراً لها، بوصفها مفروشة، وذلك في ذات المواجد المحددة في الفقرة السابقة .

ويتم التبليغ وتحصيل هذه الضريبة وفقاً لقرار اللائحة التنفيذية .

المادة الرابعة - يضاف بند جديد برقم ٥ إلى المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤٤

لسنة ١٩٣٩ المشار إليه نصه كالآتي :

مادة ٣٢ - (٥) - الاستغلال الزراعي للمحاصيل البستانية من حدائق الفاكهة المنتجة إذا تجاوزت المساحة المزروعة منها ثلاثة أفدنة أو من نباتات الزينة والنباتات الطبية والعطرية إذا تجاوزت المساحة المزروعة منها فداناً واحداً، ومن مشاتل المحاصيل البستانية أيّاً كانت المساحة المزروعة منها، ما لم يكن إلقاء المشاتل للنفعة الخاصة لأصحابها .

ويصدر قرار من وزير المالية بالاتفاق مع وزير الزراعة بتحديد أصحجار الفاكهة التي تعتبر بعدها منتجة وبيان أنواع المحاصيل البستانية .

واستثناء من حكم المادة (٣٧) من القانون، تكون فئات الضريبة على أرباح هذا الاستغلال، مع مراعاة المساحة المعفاة طبقاً للفقرة الأولى من هذا البند على أساس مثل الضريبة الأصلية المقررة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على الاطيان الزراعية بأسعارها السارية عن المساحة التي لا تتجاوز عشرة أفدنة وعلى أساس مثل هذه الضريبة عن المساحة التي تزيد على ذلك مع اخضاع الأرباح للضريبة العامة على الإيراد .

ويسرى الإحفاء والتخفيض المقرر بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه على هذه الضريبة .

ويشمل هذه الضريبة مالك الفراس سواء كان مالكا للأرض أو مستأجراً لها، ويكون باطلاً أي اتفاق أو شرط يقضى بنقل عبء الضريبة إلى غير مالك الفراس .

ويعتبر الممول وزوجه وأولاده القصر مالم يكأ واحداً للفراس في تطبيق حكم هذا البند تربط الضريبة باسمه .

وتقوم مأموريات الضرائب العقارية بتحصيل هذه الضريبة في نفس مواعيد تحصيل الضريبة الأصلية على الأطنان الزراعية وبذات اجراءاتها وتؤديها لحساب مصلحة الضرائب وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية .

وبغير إخلال بما هو مقرر من إعفاءات من الضريبة على الأطنان طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه ، تنفي من هذه الضريبة للمساحات المزروعة فاكهة في الأراضي الصحراوية والمستصلحة ، التي يصدر بتحديداتها قرار من وزير المالية بالاتفاق مع وزير الزراعة وذلك لمدة عشر سنوات تبدأ من التاريخ الذي تعتبر فيه منتجة .

المادة الخامسة — يضاف بند جديد برقم ٦ إلى المادة ٣٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه ، نصه الآتي :

مادة ٣٢ — (٦) — مشروعات استغلال حظائر تربية الدواجن أو تربيها آليا ومشروعات استغلال تربية وتحسين المواشي ، ولا تخضع للضريبة ما يستخدمه المزارع من هذه المواشي لمنفعته الخاصة ، وكذلك ما يقوم بتربيته أو تسميته ؛ وذلك كله في حدود مشروعه ، ويصدر قرار من وزير المالية بالاتفاق مع وزير الزراعة بكيفية تحديد صافي أرباح المشروعات الخاضعة لهذه الضريبة .

المادة السادسة — تضاف فقرة ثانية إلى المادة ٧٧ مكرر (١) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه ، نصها الآتي :

« كما تفرض هذه الضريبة بذات السعر على كل مبلغ يحصل عليه الأجانب غير المقيمين من يقومون بأية مهنة أو نشاط من المهن والأنشطة الخاضعة لأحكام هذه الضريبة ، ولا تدخل هذه المبالغ في وطاء أية ضريبة أخرى » .

الفصل الثاني

في الإعفاءات والتيسيرات الضريبية

القسم الأول

في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يفرض ضريبة على إيرادات
ودوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل

المادة السابعة - يستبدل بنص المادة ٢٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
المشار إليه ، النص الآتي :

مادة ٢٩ - يكون تحديد صافي الأرباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة
العملية أو العمليات على اختلاف أنواعها التي يمارسها الشركة أو المنشأة ؛ ويدخل
في ذلك ما ينتج عن البيع أو الاستيلاء أو الهلاك لأي شيء من الممتلكات سواء
في أثناء قيام المنشأة أو عند انتهاء عملها وذلك بعد خصم جميع التكاليف
وعلى الأخص :

١ - قيمة إيجار العقارات التي تشغلها المنشأة سواء كانت العقارات المذكورة
مملوكة لها أو مستأجرة ، وفي الحالة الأولى تكون العبوة بالإيجار الذي أُنخذ
أساساً لربط الضريبة على العقارات المبنية ؛ فإذا لم تكن الضريبة قد ربطت
فتكون القيمة على أساس إيجار المثل .

٢ - الاستهلاكات الحقيقية التي حصلت في دائرة ما يجرى عليه العمل عادة
طبقاً للعرف وطبيعة كل صناعة أو تجارة أو عمل .

وبالنسبة للإلات والمعدات الجديدة التي تشتريها المنشأة بعد التأسيس بهذا

القانون لاستخدامها في الانتاج ، يعتبر في حكم التكاليف في سنة شرائها ما يعادل ٢٠٪ من تكلفتها ؛ وذلك بالإضافة إلى الاستهلاكات المشار إليها بالفقرة السابقة ، ويشترط للائتماع بهذا الحكم إسكاس حسابات على النحو الموضح في المادة (٤٨) ويموز زيادة هذه النسبة بما لا يجاوز ٣٠٪ وذلك وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير المالية .

٣ - الضرائب التي تدفعها المنشأة باجدا ضريبة الأرباح التجارية والصناعية التي تؤديها طبقاً لهذا القانون وضرائب الدفاع والأمن القومي والجماد الملحق بها .

٤ - التبرعات والإعطانات المدفوعة للهيئات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية المعترف بها من الحكومة والتي يكون مركزها جمهورية مصر العربية على ألا تتجاوز قيمتها ٣٪ من الربح الصافي للمنشأة .

٥ - التبرعات المدفوعة للهيئات العامة والحكومة أيما كان مقدارها ، ولا يجري خصم التبرعات المنصوص عليها في البندين السابقين من أكثر من وهام في حالة خضوع الممول لأكثر من ضريبة من الضرائب المفروضة بهذا القانون .

٦ - الخصصات المعدة لمواجهة خسائر أو أعباء مالية معينة مؤكدة الحدوث وغير محددة المقدار ؛ بشرط أن تكون هذه الخصصات مقيدة بحسابات المنشأة ؛ وأن تستعمل في الغرض الذي خصصت من أجله ، فإذا اتضح بعد ذلك أنها صرفت في غير ما خصصت من أجله فإنها تدخل في إيرادات أول سنة تمت النقص .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تزيد جملة الخصصات السنوية عن ٥٪ من الربح السنوي الصافي للمنشأة .

ويصدر بتحديد هذه الخصصات قرار من وزير المالية أو من يقيمه .

أما المبالغ التي تأخذها المنشآت من أرباحها لتغطية الاحتياطي على اختلاف أنواعه ؛ والذي يعد لتغطية خسارة محتملة أو لمنح العاملين والعامل مكافآت يزيد مجموعها السنوي على مرتب شهرين ، فلا تخضع من مجموع الأرباح التي تحسب عليها الضريبة .

٧ - المبالغ التي تستقطبها المنشآت سنوياً من أموالها أو أرباحها لحساب صناديق التوفير أو الادخار أو المعاش أو غيرها ، بشرط أن يكون للنظام الذي ترتبط بتنفيذه المنشآت لائحة أو شروط خاصة منصوص فيها على أن مآثر هذه المنشآت لهذا النظام مقابل التزاماتها بمكافأة نهاية الخدمة . وأن تكون أموال هذا النظام منفصلة ومستقلة عن أموال المنشأة ومستمرة لحسابه الخاص وذلك إذا لم تكن هذه المنشآت خاضعة لنظام التأمينات الاجتماعية .

٨ - أقساط التأمين الإجتماعي المقررة على صاحب المنشأة لصالح العمال ولصالحه والتي يتم تسديدها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

المادة الثامنة - تضاف مادة جديدة إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه برقم ٣٩ مكرر ، نصها كالآتي :

« مادة ٣٩ مكرر : ترد الضريبة المدفوعة عن الأرباح الفائجة عن البيع أو الهلاك أو الاستيلاء على الأصول الرأسمالية للمنشأة إذا ما تم استخدام ثمن بيع هذه الأصول أو التعويضات المدفوعة عن هلاكها أو الاستيلاء عليها في شراء أصول جديدة محل محل هذه الأصول خلال سنتين من تاريخ انتهاء السنة المالية التي تم فيها قبض ثمن البيع أو التعويض وتخضع الأرباح المذكورة من تكلفة الأصول الجديدة عند حساب الاستهلاك ؛ وذلك في حالة إمساك حسابات على النحو الموضح بالمادة (٤٨) » .

المادة التاسعة - يستبدل بنصوص المواد (٤٠) و (٤١) و (٤١ مكرر) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه ، النصوص الآتية :

مادة ٤٠ - يعنى من أداء الضريبة :

(أ) مشروعات تربية النحل .

(ب) للمشروعات الجديدة التى تقام بعد العمل بهذا القانون وتقوم باستغلال حظائر تربية المواشى أو الدواجن أو تفريخها لمدة خمس سنوات ، تبدأ اعتباراً من أول سنة ضريبية تالية لبداية مزاولة النشاط .

كما تنفى للمشروعات القائمة وقت العمل بهذا القانون من الضريبة لمدة ثلاث سنوات لإعتبارها من أول سنة ضريبية تالية لتاريخ العمل بهذا القانون .

(ج) أصحاب مراكب الصيد أعضاء الجمعيات التعاونية لصيد الأسماك لمدة خمس سنوات تبدأ من أول سنة ضريبية تالية لبداية مزاولة النشاط .

كما يعنى القائم منهم بهذا النشاط وقت العمل بهذا القانون من الضريبة التى لم ترده عن المدة السابقة على هذا التاريخ ولمدة ثلاث سنوات اعتباراً من أول سنة ضريبية تالية لتاريخ العمل بهذا القانون .

(د) صناديق التأمين الخاصة بالمنشأة طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة وذلك بالنسبة للأرباح التى تحققها من استثمار أموالها فى المجالات التى تدخل فى أغراضها والتى يحددها هذا القانون .

مادة ٤١ - مع عدم الإخلال بالإعفاءات المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٤ بإصدار نظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، والقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٤ بتقرير بعض الإعفاءات الضريبية للمشروعات المصرية للمنشأة فى إطار خطة التنمية ، أو فى أية قوانين أخرى يعنى من الضريبة الأفراد والشركاء فى شركات التضامن والشركاء المتضامنون فى شركات التوصية والشركاء فى شركات الواقع الذين لا يتجاوز صافي ربح كل منهم السنوى ١٠٠ ج أياً كان نوع التجارة أو الصناعة التى يباشرونها .

وبالنسبة إلى الشركاء المتضامنين في شركات التضامن وشركات التوصية والشركاء في شركات الوافع يقتصر الإعفاء على الشركاء البالغين أو القصر المأذون لهم في الاتجار أو الذين أذن لنائبهم في الاستمرار في التجارة .
فإذا كان صافي الربح السنوي يتجاوز حد الإعفاء سالف الذكر دون أن يزيد على مثليه فلا تسرى الضريبة إلا على ما يزيد على هذا الحد فإن تجاوز صافي الربح مثلي حد الإعفاء فإن الممول لا يستفيد من الإعفاء بشرط ألا يقل ما يتبقى له بعد تأدية الضريبة عما يبقى للممول الذي يقل عنه ربما .

وفي تطبيق أحكام هذه المادة يعتبر في حكم الممول الفرد الشركات القائمة أو التي تقوم بين الأصول والقروض القصر أو بين الأزواج أو بين بعضهم البعض ، وترتبط الضريبة في هذه الحالة باسم الأصل أو الزوج حسب الأحوال دون أن يحل ذلك بحق الغير للشريك في التمتع بالإعفاء بالنسبة لحصته في الأرباح .
وتعتبر أموال الشركة وأموال الأشخاص المكونين لها ضامنة لسداد الضرائب المستحقة ، ويجوز في جميع الأحوال لصاحب الشأن إثبات جدية الشركة .

مادة ٤١ (مكرر) - تخفيض الضريبة المستحقة إلى النصف إذا لم يتجاوز رأس المال الحقيقي المستثمر للنشأة الفردية مائة جنيه وكانت حساباتها مسوكة على النحو الموضح في المادة (٤٨) ولم يتجاوز صافي ربحها السنوي مائة جنيه .
المادة العاشرة - ١ - يستبدل بنص المادة (١٨) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه النص الآتي :

مادة ٤٨ - على الممول أن يقدم أو يرسل بالبريد الموصى عليه بعلم الوصول إلى مأمورية الضرائب المختصة قبل أول أبريل من كل سنة أو خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء سفته المالية إقراراً أميناً فيه بمقدار أرباحه وفقاً لأحكام هذا القانون مع جميع الوثائق والمستندات المؤيدة له .

ويجب أن يكون الإقرار والوثائق والمستندات المؤيدة له معتمدة من صاحب

أو محاسب تحت القرين أو مساعد محاسب مقيد بإحدى جداول السجل العام للمحاسبين أو المراجعين وفي حدود ما تقتضيه أحكام القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ بشأن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة وأن تكون الميزانية أو المركز المالي والحسابات الختامية مذبلة بشهادة من أحد المحاسبين والمراجعين المقيدين بالسجل العام بنتيجة فحصه وفقاً لأساليب وأصول وقواعد المحاسبة والمراجعة السليمة والمتعارف عليها ، وأن تكون جميعها مستندة إلى السجلات والمستندات التي يلزم الممول بإسكانها والتي تعين بقرار من وزير المالية وذلك كله إذا زاد رأس مال المنشأة سواء أكانت فردية أم متخذة شكل شركة على ألفي جنيه وإذا تجاوز صافي دخلها السنوي ألف جنيه وفق آخر بطونها أو وفق آخر إقرارائها أكبر . وتكون العبرة في العقار والسجلات والمستندات التي تمسكها المنشأة بأمانتها ومدى إظهارها للحقيقة ويقع عبء الإثبات على مصلحة الضرائب في حالة عدم اعتدادها بهذه العقار والسجلات والمستندات .

ويعتبر الإقرار الذي يقدم إلى المأمورية المختصة بالمخالفة لما تقدم كان لم يكن ، وتؤدي الضريبة المستحقة من واقع الإقرار في الميعاد المحدد لتقديمه .
٢ - تضاف فقره جديدة إلى نهاية المادة ٤٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه ، نصها الآتي :

وتبين اللائحة التنفيذية القواعد الخاصة بكيفية تحديد صافي أرباح بعض الأنشطة الخاضعة لهذه الضريبة بما يتفق مع طبيعتها .

المادة الحادية عشرة - تضاف مادة جديدة إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه برقم ٦٠ مكرر (٢) ، نصها الآتي :

مادة ٦٠ مكرر (٢) - لا تسمى أحكام المادتين ٦٠ مكرر و ٦٠ مكرر (١) من هذا القانون على المنشآت غير الخاضعة أو المحفظة من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية بقوانين خاصة عن قرة عدم الخضوع أو الإبقاء مع التزامها

بالخصم والإحافاة من منشآت القطاع الخاص التي تتعامل معها وفقاً لأحكام للمادتين المشار إليهما .

المادة الثانية عشرة - ١ - تضاف خمس فقرات جديدة بعد الفقرة الأولى من المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه نصها الآتي :

« ولا يتدخل في وعاء الضريبة من المبالغ التي يتقاضاها ممثلو المكاتب الإقليمية للشركات والمنشآت الأجنبية في مصر إلا ما يقابل نشاطهم فيها .

ومع مراعاة الاعفاءات المقررة بقوانين خاصة لا تدخل في وعاء الضريبة المبالغ المقررة كبذل تمثيل أو استقبال إذا لم تجاوز ألفين من الجنيهات سنوياً وبشرط ألا تزيد على المرتب أو المكافأة أو الأجر الأصلي .

كما لا تدخل في وعاء الضريبة المبالغ التي يتقاضاها العاملون كحوافز للإنتاج وبشرط ألا تزيد على المرتب أو المكافأة أو الأجر الأصلي .

وتعتبر حوافز إنتاج في تطبيق أحكام الفقرة السابقة المبالغ المدفوعة من الحكومة والهيئات العامة ووحدات الحكم المحلي وجهات القطاع العام كحوافز إنتاج طبقاً للقوانين واللوائح المنظمة لها ، وكذلك للمبالغ المدفوعة من المنشآت الصناعية والتجارية بالقطاع الخاص لزيادة الإنتاج أو رفع مستوى الخدمات طبقاً للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير المالية بعد أخذ رأى وزير القوى العاملة وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد بمجموع بدلات التمثيل والاستقبال وحوافز الإنتاج المعفاة سنوياً من الضريبة طبقاً لهذه المادة على ألفين من الجنيهات سنوياً أو للمرتب أو المكافأة أو الأجر الأصلي أيهما أقل .

٢ - يستبدل بنص الفقرة الأخيرة من المادة ٦٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه ، النص الآتي :

مادة ٦٢ (فقرة أخيرة) - وتنفق من المبالغ التي تربط عليها الضريبة بالذمة للعاملين بالدولة وغيرها من العاملين الخاضعين لقوانين التأمين الإجتماعي

أو غيره من قوانين أو نظم التأمين والمعاشات قيمة الاشتراكات المستحقة وفقاً لأحكام هذه القوانين ، فإذا لم يكن المـ امل خاصاً لـ اى قانون أو نظام من قوانين أو نظم التأمين والمعاشات يحصم ١٠٪ من قيمة الماهيات والـ اجور . وبالنسبة لمتجمد المـ رتبات وما فى حكمها والـ اجور والمكافآت التى تصرف دفعة واحدة فى سنة ما ، يتم توزيع هذا المتجمد على سنوات الاستحقاق وتخصب الضريبة على أساس ذلك .

المادة الثالثة عشرة — يستبدل بنص المادتين ٦٣ ، ٦٢ مائة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه النصان الآتيان :

مادة ٦٢ — حدد سعر الضريبة على الوجه الآتى :

جنيه	جنيه
٢٪ عن الـ ١٠٠ الاولى	٩٪ عن الـ ٣٠٠ التالية
٣٪ " " ١٥٠٠ التالية	١١٪ " " ٣٠٠ " "
٤٪ " " ١٥٠٠ " "	١٣٪ " " ٥٠٠ " "
٥٪ " " ١٥٠٠ " "	١٥٪ " " ١٠٠٠ " "
٧٪ " " ٢٠٠ " "	١٨٪ " " ٢٠٠٠ " "

٢٢٪ عما زاد على ذلك

وبعنى من الضريبة كل مـ ول لا يزيد مجموع ما يستولى عليه من الـ ايرادات المنصوص عليها فى المادة (٦١) على ٦٠٠ جنيه سنوياً أو ٦٦٠ جنيه سنوياً بالنسبة للمزوج ويعول .

فإذا تجاوز مجموع ما يستولى عليه المـ ول من الـ ايرادات المذكورة على حد الإخصاء سالت الذكر فلا تسرى الضريبة إلا على ما يزيد على ذلك .

أما أجور العال والعاملين بالمياومة فإنها تعنى من الضريبة إذا كان الـ اجر لليومى لا يتجاوز (٢٠٠ قرش) فإذا جاوز ما فرضت ضريبة بسعر ١٪ على ما يزيد على (٢٠٠ قرش) إلى ٣٠٠ قرش وبسعر ٢٪ على ما يزيد على ٣٠٠ قرش .

وتغرض ضريبة بـ ١٠٪ وبغير أى تخفيض على المبالغ التى تدفع للخبراء الأجانب أيا كانت الجهة أو الهيئة التى تستخدمهم لأداء خدمات تحت إشرافها بشرط ألا تزيد مدة استخدامهم على ستة أشهر فى السنة متصلة أو متقطعة ولا تدخل هذه المبالغ فى وعاء أية ضريبة أخرى .

وبالنسبة لمن يخضعون منهم للضريبة على الأجور والمرتبات طبقاً للأسعار المبينة بالفقرة الأولى من هذه المادة ، لا يدخل فى وعاء الضريبة المذكورة المزايا النقدية أو العينية المتعلقة بالسكن .

مادة ٦٣ - ثالثة - لا يعد من العمال والعاملين بالمياومة إلا :

١ - العمال والعاملون بالمياومة الذين لا تزيد أجرتهم اليومية على مائتى قرش مهما تكن مدة خدمتهم وشروطها .

٢ - العمال والعاملون الذين تزيد أجرتهم اليومية على مائتى قرش ولا يتجاوز ثلاثة جنيهات إذا كان عقداً استخدامهم لا تزيد مدته على ستة أشهر أو إذا كانت مدة استخدامهم الفعلية خلال السنة لا تتجاوز ستة أشهر .

وفى جميع الأحوال لا يعد من العمال والعاملين بالمياومة من يحصل على إيراد خاضع للضريبة بالسعر المقرر فى المادة (٦٣) .

المادة الرابعة عشرة - يستبدل بنص الفقرتين ٢ و ٤ من المادة ٧٣ من

القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه ، النصان الآتيان :

ويعنى من المبالغ التى تربط عليها الضريبة قيمة المبالغ التى يؤديها الممولون إلى نقاباتهم لتمويل نظمها الخاصة بالمعاشات وقيمة أقساط بوالص التأمين على حياتهم على ألا يتجاوز مجموع ما يخصم فى الحالتين ١٠٪ من صافى الربح بعد إعمال الفقرة السابقة بشرط ألا يكون الممول منفعلاً بقوانين المعاشات أو التأمين الاجتماعى كما تعفى ١٠٪ من الأرباح الصافية لمقاييل الاستهلاك المبنى بذلك قبل إعمال حكم المادة ٧٦ من هذا القانون .

وتخضع المصروفات الفعلية اللازمة لمباشرة المهنة من الارباح الخاضعة للضريبة سواء اعتمدت مصلحة الضرائب دفاتر الممولين أو اخضعت لإراداتهم للتقدير.

المادة الخامسة عشرة - يستبدل بالفقرة الأخيرة من المادة ٧٤ وبالمادة ٧٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه ، النصان الآتيان :

مادة ٧٤ (فقرة أخيرة) - لوزير المالية بقرار منه أن ينظم قواعد وإجراءات خاصة لمحاسبة بعض طوائف الممولين تتفق وطبيعة نشاطهم وكيفية طريقة تعصيلها .

مادة ٧٦ - يعنى من الضريبة :

(١) الممولون الذين لا يتجاوز صافي ربحهم السنوى ستائة جنيهه فإذا تجاوز صافي ربحهم السنوى هذا الحد دون أن يزيد على مثليه فلا تسرى للضريبة إلا على ما يزيد على الحد المذكور ، فإن تجاوز صافي الربح مثلى حدد الإعفاء فإن الممول لا يستفيد من الإعفاء بشرط ألا يقل ما يتبقى له بعد تأدية الضريبة عما يسبق للممول الذى يقل عنه ربحاً .

(٢) أصحاب المهن الحرة المقيدون كأعضاء عاملين فى نقابات مهنية فى مجال تخصصهم وذلك لمدة ثلاث سنوات من تاريخ مواصلة المهنة الحرة ولا يلزمون بالضريبة إلا اعتباراً من أول الشهر التالى لاقتضاء مدة الإعفاء ساقطة الذكر مضافاً إليها مدة التجنيد الإجبارى عند الاقتضاء وتخفيض للمدة المقررة للاعفاء إلى سنة واحدة لمن يزاول المهنة لأول مرة إذا كان قد مضى على تعثرجه أكثر من خمسة عشر عاماً .

ويشترط لمرئان الإعفاء أن يزاول المهنة منفرداً دون مشاركة مع الغير ، مالم يكن هذا الغير متمتعاً بالإعفاء .

المادة السادسة عشرة - يستبدل بالمادة ٨٧ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه النص الآتى :

مادة ٨٧ مكرر - على الممول الذي يخضع لمدة ضرائب نوعية أن يقدم للأموارية الواقع في دائرتها مركز نشاطه الرئيسي إقراراً موحداً بأرباحه وإيراداته من مختلف المصادر طبقاً للنموذج الموضح باللائحة التنفيذية وذلك استثناء من أحكام المواد ٤٨ ، ٤٩ ، ٧٥ من هذا القانون وتختص هذه الأمورية بالربط عليه في جميع أوجه نشاطه ويكون تمتعه بالإعفاء على أساس مجموع أوعية الضرائب التي يخضع لها .

وإذا زاد مجموع وعائى الأرباح التجارية والمهن غير التجارية على حد الإعفاء المقرر ولم يتجاوز المجموع مثل حد الإعفاء فيكون للممول حق احتساب الإعفاء من الوعاء الأعلى سعراً على أن يستكمل حد الإعفاء من الوعاء الآخر فإذا تجاوز هذا المجموع مثل حد الإعفاء يكون تطبيق حكم هذه المادة في حدود ما نصت عليه المادتان ٤٩ ، ٧٦ من هذا القانون .

وإذا كان من بين الأوعية مرتبات وأجور سواء لم يتجاوز المجموع مثل حد الإعفاء أو تجاوزه فيحتسب الإعفاء من وعاء ضريبة المراتب وما في حكمها أولاً ثم يستكمل حد الإعفاء من الوعاء الآخر الأعلى سعراً .
ولا تؤخذ في الاعتبار خسائر أى وعاء عند تجميع الأرباح المحققة من الأوعية المختلفة تطبيقاً لنص هذه المادة .

القسم الثانى

في القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد

المادة السابعة عشرة - يستبدل بالبند (١) من المادة (٤) من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد ، النص الآتى :

مادة ٤ (١) الأشخاص الذين لا يتجاوز مجموع إيراداتهم ١٢٠٠ جنيه سنوياً مضافاً إليها ضد الاقتضاء مبلغ الإعفاء المقرر للأعباء العائلية المنصوص عليه في المادة التاسعة

المادة الثامنة عشرة - يضاف في نهاية البند (٢) من المادة (٧) من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه ، النص الآتى :

كما تجضم الضريبة المسددة من واقع إقرار الضريبة النوعية عن ذات السنة المقدم عنها إقرار الضريبة العامة على الإيراد.

المادة التاسعة عشرة - - يستبدل بالمادة (٩) من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه ، النص الآتي :

مادة ٩ - - يجضم للمول من صافي دخله السنوي الكلي للأعباء العائلية ٧٥ جنيهاً نظير كل ولد من أولاده وزوجه الذين يعولهم على ألا يتجاوز مجموع الإعفاءات ٣٠٠ جنيه ولا يمنح إعفاء للأعباء العائلية إذا زاد الدخل المذكور على ٣٠٠٠ جنيه بشرط ألا يقل ما يتبقى للمول بعد أداء الضريبة عما يبق للمول الذي يقل عنه إيراداً ويمثاله في الأعباء .

المادة العشرون - - يستبدل بعبارة « خلال الثلاثة الأشهر الأولى » الواردة في الفقرة الأولى من المادة ١٦ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه عبارة « خلال الأربعة الأشهر الأولى » ، كما يستبدل بعبارة « خلال ثلاثة أشهر » الواردة في الفقرة الثانية من المادة المذكورة عبارة « خلال أربعة أشهر » .

الفصل الثالث

في تشجيع الإذخار والاستثمار

المادة الحادية والعشرون - - تضاف مادة جديدة برقم ٦ مكر إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ يفرض ضريبة على إيرادات ودوس الاموال المنقولة وعلى الارباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل ، نصها الآتي :

مادة ٦ مكر - - تعفى فوائد الودائع بالبنوك وصناديق التوفير بالبريد والبنوك من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها .

المادة الثانية والعشرون - - يستبدل بالبند (٥) من المادة (٧) من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ يفرض ضريبة عامة على الإيراد ، النص الآتي :

مادة ٧ - - ٥ - - أقساط التأمين على حياة المول لمصلحة زوجته أو أولاده على ألا يتجاوز قيمة الأقساط ١٠ ٪ من صافي الدخل الكلي السنوي أو أربعة جنيهات أيها أقل .

المادة الثالثة والعشرون - يضاف بند جديد في نهاية المادة ٧ من

القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه برقم ٦ نصه الآتي :

مادة ٧ - المبالغ التي ساهم بها الممول في صورة أسهم أو سندات في مشروعات استثمارية جديدة تدخل في إطار خطة التنمية الاقتصادية للدولة وتقرها الهيئة العامة لاستثمار المال العربي والأجنبي وكذلك المبالغ التي اشترى بها سندات تنمية حكومية أو أودعها أحد البنوك المصرية لمدة متصلة لا تقل عن خمس سنوات وذلك كله في حدود ٢٥ ٪ من الدخل الكلي الصافي ويحد أقصى مقداره ثلاثة آلاف جنيه ويلتزم الممول بإيداع هذه الأسهم والسندات والمبالغ في أحد البنوك المصرية وعدم التصرف فيها لمدة خمس سنوات وإذا سحبها الممول أو تصرف فيها قبل انقضاء هذه المدة زال ما يتمتع به هذه للمبالغ من إعفاء .

المادة الرابعة والعشرون - يستبدل بالمادة (١١) من القانون رقم

٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه ، النص التالي :

مادة (١١) - يحدد سعر الضريبة على المجموع الكلي للإيراد السنوي الصافي للممول بعد استبعاد المبالغ المتصور من عليها في المادة (٩) على الوجه الآتي :

السعر	الترجيحة	السعر	الترجيحة
	جنيه	مقسمة	لغاية ١٢٠٠ جنيه
أكثر من ١٥٠٠٠ - ٣٠٠٠٠	جنيه	٨ ٪	أكثر من ١٢٠٠ - ٢٠٠٠
٢٠٠٠٠ - ١٥٠٠٠	جنيه	٩ ٪	٣٠٠٠ - ٢٠٠٠
٣٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠	جنيه	١٠ ٪	٤٠٠٠ - ٣٠٠٠
٤٠٠٠٠ - ٣٠٠٠٠	جنيه	١١ ٪	٥٠٠٠ - ٤٠٠٠
٥٠٠٠٠ - ٤٠٠٠٠	جنيه	١٢ ٪	٦٠٠٠ - ٥٠٠٠
٦٠٠٠٠ - ٥٠٠٠٠	جنيه	١٥ ٪	٧٠٠٠ - ٦٠٠٠
٧٠٠٠٠ - ٦٠٠٠٠	جنيه	٢٠ ٪	٨٠٠٠ - ٧٠٠٠
٨٠٠٠٠ - ٧٠٠٠٠	جنيه	٢٥ ٪	٩٠٠٠ - ٨٠٠٠
٩٠٠٠٠ - ٨٠٠٠٠	جنيه	٣٠ ٪	١٠٠٠٠ - ٩٠٠٠

وتسقط كسور الجنيه من الإيراد الكلي الصافي عند تطبيق السعر عليه .

الفصل الرابع

في دعم التضامن الاجتماعي

المادة الخامسة والعشرون - تلغى الإعفاءات الضريبية المقررة في القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ بشأن المنشآت الفندقية والسياحية بالنسبة للملاهي والنوادي الحيلية والكازينوهات والحانات وكذلك بالنسبة للاستراحات والبيوت والشقق المفروشة

المادة السادسة والعشرون - تخضع الإعفاءات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة (٥) من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٤ للمعدل بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٥ الشروط المقررة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن نظام استئجار المال العربي والأجنبي وللناطق الحرة للمعدل بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ المنصوص عليها في البندين الثامن والتاسع من المادة الثالثة من القانون المذكور .

وفي جميع الأحوال تدخل الأرباح الصافية الناتجة عن العمليات المضافة طبقاً للفقرة السابقة ضمن وعاء الضريبة العامة على الأيراد وذلك بالنسبة لمساؤول منها إلى الأشخاص الطبيعيين .

المادة السابعة والعشرون - مع عدم الإخلال بالإعفاءات المقررة للمستثمر العربي والأجنبي تخضع الضريبة العامة على الأيراد الأرباح والتوزيعات المحقة من المشروعات المتمتعة بإعفاءات ضريبية وذلك بعد انقضاء مدة الإعفاء المقررة للمشروع ، ولا يمتد بأي إعفاء مقرر في أي قانون آخر .

المادة الثامنة والعشرون - مع عدم الإخلال بالإعفاءات المقررة للمستثمر العربي والأجنبي تسرى الضريبة المقررة على إيرادات القيم المنقولة وملحقاتها بنواقع النصف على ما يؤخذ من أرباح الشركات لمصلحة أعضاء مجالس الإدارة ، وكذلك على كل ما يمنع لهم بأية صفة كانت من مقابل حضور للجلسات أو مكافآت أو أتعاب أخرى ، وذلك خلال مدة الإعفاء الضريبي المقرر للمشروع ودون اعتداد بأي إعفاء مقرر في أي قانون آخر .

المادة التاسعة والعشرون - لا يجوز بعد صدور القانون النص على أية إعفاءات ضريبية للمعاملين المصريين في المشروعات التي يتم إنشاؤها مستقبلاً في جمهورية مصر العربية بمقتضى اتفاقيات دولية أو عند تجديد الاتفاقيات القائمة منها

المادة الثلاثون - تفرض ضريبة على كل إذن يصدر لمصرى للعمل في الخارج أو للعمل في أى مشروع من المشروعات الأجنبية في جمهورية مصر العربية طبقاً لأحكام القانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٥٨ باشتراط الحصول على إذن قبل العمل في الهيئات الأجنبية بواقع خمسين جنيناً بالنسبة لحلة التأهيلات العليا وخمسة وعشرين جنيناً لغيرهم وذلك عن كل سنة يرخص بها عند استخراج الإذن أو تجديده ونحصل الجهة المختصة بإصدار الإذن ، الضريبة وتوردها لمصلحة الضرائب طبقاً للقواعد والإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية .

المادة الحادية والثلاثون - تفرض ضريبة على الاستهلاك الترفى وذلك على النحو الآتى (أولاً) الحفلات والخدمات الترفيهية التى تقام فى الفنادق والمحلات العامة السياحية وذلك بواقع عشرين فى المائة من القيمة المدفوعة .
وتلتزم الجهات التى تقدم هذه الخدمات بحصول هذه الضريبة مع قيمة الخدمة وتوردها إلى مصلحة الضرائب طبقاً للأوضاع والإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية .

(ثانياً) المالكيات والكباين التى تقع فى المصايف والشاآت أيا كان نوعها ، وتكون الضريبة معادلة لعشرين فى المائة من مقابل الانتفاع المقرر عليها سنوياً ، أو من القيمة الإيجارية المقررة أساساً لبط الضريبة على العقارات المبنية بحسب الأحوال ويلتزم المالك بحصول الضريبة وتوردها لمصلحة الضرائب طبقاً للأوضاع والإجراءات المقررة لحصول الضريبة على العقارات المبنية والضرائب الملحقة بها (ثالثاً) السيارات والسيارات الخاصة غير السيارة الأولى للأسرة الواحدة وكذلك السيارة التى تريد ستمها الآتية على لترين ولم يعض على صنمها سنتان .

وتكون هذه الضريبة ضعف الضريبة المقررة على السيارات الخاصة وملحقاتها طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٣ .

ويقصد بالأسرة فى تطبيق حكم هذا النص الزوج والزوجة غير العسامة والأولاد القصر وتحصل هذه الضريبة مع الضريبة على السيارات طبقاً للإجراءات والقواعد المقررة فى القانون المذكور .

(رابعاً) تذاكر السفر إلى الخارج التي يتم بيعها بالعملة المحلية فيما عدا سفر الطلاب أو السفر بسبب العلاج أو الدراسة أو التدريب أو الحج أو للعمرة أو مهام رسمية ويتحمل المسافر هذه الضريبة وتكون بنسبة عشرة في المائة من قيمة التذكرة وتبين اللائحة التنفيذية نظام تحصيل هذه الضريبة وتورد المصلحة الضرائب.

الفصل الخامس

في أحكام الربط والتحصيل ومنع التهرب الضريبي

القسم الأول

في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رءوس الأموال المنقولة، وعلى الأرباح التجارية والصناعية، وعلى كسب المعمل

المادة الثمانية والثلاثون - يستبدل بالفقرة الثانية من المادة ٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه النص الآتي :

مادة ٥ (فقرة ثانية) - وللمصلحة تصحيح الإقرار أو تعديله أو عدم الموافقة عليه ويقع عبء الإثبات عليها عند عدم موافقتها على الإقرار المعتمد من أحد المحاسبين بما يستوجب التعديل أو التصحيح أو التقدير إذا توافر لديها من الأدلة ما يبرر إجراء هذا التعديل أو التصحيح أو التقدير، فإذا كان التعديل أو التصحيح أو التقدير بسبب مطابقة الإقرار للحقيقة أو لعدم أمانة ما جاء به من بيانات اعتبر المحاسب الذي وقع الإقرار أو اعتمده مسئولاً وطبقت عليه أحكام المادة ٨٥ مكرر (٢) من هذا القانون وذلك دون إخلال بالجزاءات المنصوص عليها في قوانين مزاولة المهنة إلا إذا كان قد تحفظ في شهادته على الأوراق التي وقع عليها تحفظاً واضحاً وعريحاً وكاشفاً للمبررات التي تدعو إلى التعديل وفقاً لما تقدم .

كما يعتبر المحاسب مرتكباً لنفس الفعل الذى يستوجب العقوبة إذا لم يكشف عن الوقائع التى عليها أثناء تأدية مهمته ولا تفصح عنها الحسابات أو الأوراق التى يشهد بصحتها من كان الكشف عن هذه الوقائع أمراً لازماً لى تعبر هذه الحسابات والأوراق عن الواقع والحقيقة ؛ وكذلك إذا لم يكشف عما علمه من تحريف أو تمويه فى هذه الحسابات والأوراق أو عن أية وقائع أخرى من شأنها أن تساعد على إنقاص الوعاء الخاضع للضريبة .

المادة الثالثة والثلاثون - أولا - يستبدل بالمادة (٤٧) مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه النص الآتى :

مادة ٤٧ مكررا - يعتبر التنبية على الممول بالدفع قطعياً ؛ ومع ذلك فلا مصلحة دون إخلال بأجل التقادم للمصوص عليه فى المادة ٤٧ أن تجرى ربطاً إضافياً إذا ثبت ثبوتنا قاطعاً أن الممول لم يقدم إقراراً صحيحاً شاملاً بأن أخفى هبالغ عما تسرى عليها الضريبة أو لشاطاً أو مستندات أو غيرها أو امتنع عن تقديم البيانات التى طلبتها المصلحة بمناسبة فحص الإقرار أو قدم بيانات غير صحيحة لتتخلص من أداء الضريبة كلها أو بعضها وذلك سواء تم الربط الأصلى من واقع الفاتر أو بطريق التقدير .

وللمصلحة كذلك أن تجرى ربطاً إضافياً إذا لم يقدم الممول الإقرار وربطت للمصلحة الضريبة على أساس تقديرها ثم ثبت ثبوتنا قاطعاً أن هناك معاملات لم يشملها هذا التقرير أو أوجه لشاطاً أخرى أو إردات أخرى لم تكن عملها وقت الربط ولم يشملها التقدير بأن يكون للممول قد جهل المصلحة عندما أجرت تقديرها بأى شكل كان أو أدلى ببيانات غير صحيحة أو قدم مستندات لا تتضمن حقيقة أوجه لشاطه أو امتنع عن تقديم البيانات الواجب تقديمها .

وفي جميع الأحوال المشار إليها ومع عدم الإخلال بالجزاءات المنصوص عليها في هذا القانون يجب إخطار الممول بالربط الإضافي والأسس التي بني عليها الربط الأصلي وأوجه النشاط التي سبق الربط عليها ويكون الربط الإضافي قابلاً للطلعن فيه كإبطال الأصلي .

ثانياً - تضاف مادتان جديدتان إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه بقرى ٤٧ مكرراً (١) و ٤٧ مكرراً (٢) نصها كالآتي :

مادة ٤٧ مكرراً (١) - فيما عدا الفئات الخاضعة لأحكام قانون الكسب غير المشروع الصادر بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ المنصوص عليها في الفقرات التسع الأولى من المادة الأولى من القانون المذكور على كل مول يجاوز صافي إيراده السنوي ألفاً ومائتي جنيه أن يقدم إلى مصلحة الضرائب إقراراً بما لديه من ثروة منها تنوعت وأينما كانت ؛ هو وزوجه وأولاده القصر وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ نشر اللائحة التنفيذية أو خلال ستة أشهر لإعتبارها من أول السنة التالية لسنة التي يجاوز فيها صافي الإيراد السنوي ألفاً ومائتي جنيه لأول مرة ،

ويكون الالتزام بتقديم الإقرار وفقاً للنموذج والأوضاع التي تحددها هذه اللائحة ، وفي حالة امتناع الزوج عن التوقيع على الإقرار تخاطر المصلحة ويكون عليها تكليف الزوج الممتنع بتقديم الإقرار خلال شهر من تاريخ الإخطار .

ويعين عليه تقديم هذا الإقرار كل خمس سنوات اعتباراً من تاريخ تقديم أول إقرار ويعتبر لإقرار الذمة المالية بالنسبة للخاضعين لأحكام قانون الكسب غير المشروع المشار إليه في حكم إقرار الثروة في تطبيق أحكام هذه المادة .

وإذا كان صافي الإيراد السنوي للزوجة يجاوز ألفاً ومائتي جنيه ف عليها أن تقدم إقراراً مستقلاً عن ثروتها .

وإذا تبين لمصلحة الضرائب أن هناك زيادة طرأت على ثروة الممول وزوجه وأولاده القصر حتى لو كان هذا الممول من لا يلزمون بتقديم إقرار الثروة -

وأن هذه الزيادة تفوق ماسبق الربط به عليه أو ماحقه من أرباح فعليها لاورجه النشاط التي تم الربط عليها بفئات حككية أو ثابته وفق أحكام هذا القانون ويجوز عن إثبات مصدرها يكون لمصلحة الضرائب الحق في ربط للضريبة عليها أو إجراء ربط إضافي إذا كان قد سبق الربط على الممول وذلك عسل أساس الضريبة الأعلى سعراً إذا كان يخضع لأكثر من ضريبة نوعية وتوزع الزيادة على السنوات السابقة على سنة تقديم آخر إقرار ثروة تثبت فيه هذه الزيادة .

وبالنسبة لما قد يحتج به من زيادة الثروة نتيجة تحويل أموال من الخارج .
يشترط ثبوت التحويل عن طريق أحد البنوك المعترف بها .

مادة ٤٧ مكرراً (٢) - إذا توفى للمول وكانت تركته عددة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ بفرض رسم أيلولة هسل التركات والمرسوم بقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٢ بفرض ضريبة على التركات تزيد على ثروته بآخر إقرار ثروة مقدم منه طبقاً لحكم المادة السابقة مضافاً إليها الأرباح أو الإيرادات التي أظهرتها لإقرارات الضريبة السنوية بعد آخر إقرار ثروة وبمسد خصم المصاريف المناسبة والمعمولة له ولامرته طوال الفترة من تاريخ تقديم آخر إقرار ثروة حتى تاريخ وفاته - وعجز الورثة عن إثبات مصدر الزيادة في تركه مورثهم فيكون لمصلحة الضرائب لإجراء الربط على هذه الزيادة أو إجراء ربط إضافي إذا كان قد سبق الربط وذلك على أساس الضريبة الأقل سعراً إذا كان يخضع لأكثر من ضريبة نوعية وتوزع الزيادة على السنوات من تاريخ تقديم آخر إقرار ثروة حتى تاريخ وفاته .

المادة الرابعة والثلاثون - ١ - يستبدل بنص المادة ٦٠ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه النص الآتي :

مادة ٦٠ مكرر - على الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة وشركات ووحدات القطاع العام والجمعيات التعاونية والمؤسسات الصحفية والنقابات والروابط والفرادى والاتحادات والشركات المساهمة بالقطاع الخاص وفروع الشركات الأجنبية وكذلك المستشفيات والفنادق والمعاهد التعليمية والمنشآت الأخرى التي يزيد رأس مالها على خمسة آلاف جنيه أن تخضع من كل مبلغ يزيد على عشرة جنيهات تدفعه على سبيل العمولة أو السمسرة أو مقابل عمليات الشراء أو التوريد أو المقاولات أو الخدمات إلى أى شخص من أشخاص القطاع الخاص نسبة من هذا المبلغ تحت حساب ضريبة الأرباح التجارية والصناعية التي تستحق عليه .

وعلى الجهات التي تباع سلعاً من منتجات القطاع العام إلى أشخاص القطاع الخاص للائتمان فيها أو تصنيعها إضافية نسبة على المبالغ التي تتقاضاها من أى من هؤلاء الأشخاص وتحصل هذه النسبة مع هذه المبالغ ، وذلك تحت حساب ضريبة الأرباح التجارية والصناعية التي تستحق على هذا الشخص .

وعلى مصلحة الجمارك أن تحصل من أشخاص القطاع الخاص نسبة من قيمة وارداتهم من السلع المسموح بتوريدها للبلاد للائتمان فيها أو تصنيعها تحت حساب ضريبة الأرباح التجارية أو الصناعية التي تستحق عليه وفي حالة التنازل عن هذه السلع إلى شخص آخر يتم تحصيل ذات النسبة من كل من التنازل والمتنازل إليه .

ويتم تحصيل هذه النسب مع الضرائب والرسوم الجمركية على هذه السلع وبذات إجراءات تحصيلها .

وعلى الجهات التي تتولى اخترداد قيمة ساحنات أشخاص القطاع الخاص أن تخضع من هذه القيمة نسبة تحت حساب الضريبة المستحقة على كل من

أشخاص المصدرين .

. وتعدد بقرار من وزير المالية الواردات والصادرات والسلع وأوجه النشاط والجهات الأخرى التي يسرى عليها النظام المشار إليه في القسرات السابقة وكذلك النسبة التي يجرى تحصيلها أو خصمها أو إضافتها بما يتفق وطبيعة كل نشاط وبما لا يجاوز عشرين في المائة من المبالغ المحصلة أو المدفوعة أو المحددة .

وعلى الجهات المذكورة في هذه الفقرات توريد قيمة ما حصلت لحساب الضريبة المستحقة إلى مصلحة الضرائب في موعد أقصاه آخر أبريل ويوليو وأكتوبر ويناير من كل عام مع بيان تفصيلي بالمبالغ التي خصمت لحساب كل من الممولين إليهم المشار أو التي قبضت من كل منهم خلال الثلاثة أشهر السابقة وذلك طبقاً للأوضاع والإجراءات التي تعدد بقرار من وزير المالية .

وعلى مصلحة الضرائب أن ترد إلى المدول من تلقاء ذاتها المبالغ التي تكون قد وردت إليها بالزيادة على الضريبة المستحقة عليه ، وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إعلانه بالنتيجه بصدر الورد .

٢ - تضاف إلى الفقرة الأولى من المادة ٧٧ مكرر من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ المشار إليه بعد عبارة المؤسسات الصحفية العبارة الآتية : « والشركات المساهمة باقطاع الحاضر وفروع الشركات الأجنبية والجمعيات التعاونية والروابط والنوادي والإتحادات وكذلك منشآت الإنتاج السينمائي والمسارح ودور اللهو والفنادق ، والمنشآت الأخرى التي يزيد رأس مالها على خمسة آلاف جنيه ويصدر بتحديدتها قرار من وزير المالية .

المادة الخامسة والثلاثون - يستبدل بالفقرة الثالثة من المادة ٧٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ المشار إليه النص الآتي :

مادة ٧٥ (فقرة ثالثة) - ويسرى عليهم من حيث الربط والتقدير والتحصيل ما يسرى على الشركات المساهمة والممولين الآخرين من أحكام ميثاقى المواد ٢٤ و ٤٥ و ٧٤ و ٧٥ مكرر و ٧٧ مكرر (١) و ٧٧ مكرر (٢) و ٦٠ .

المادة السادسة والثلاثون - يستبدل بالمادة ٧٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه النص الآتى :

مادة ٧٨ - لا يجوز للوزارات والمصالح الحكومية بما فى ذلك إدارات الكسب غير المشروع وجهات الرقابة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة وشركات ووحدات القطاع العام وال نقابات أن تمتنع فى أية حالة بحجة المحافظة على سر المهنة عن إطلاع موظفى مصلحة الضرائب عن لم صفة الضبط القضائى على ما يريدون الاطلاع عليه ما لديها من الوثائق والأوراق بقصد ربط الضرائب المقررة بموجب هذا القانون .

المادة السابعة والثلاثون - تصنف فقرتان جديدتان فى نهاية نص المادة ٧٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه ، نصها كالتالى :

د وتلتزم كافة الجهات الحكومية من سلطات تحقيق أو وقاية أو كسب غير مشروع وغيرها بإخطار مصلحة الضرائب عن أى نشاط تجاوى أو مناهى أو مهنى يخالف الوظيفة أو المهنة الأساسية لأى شخص ثبت له مساوئته سواء بإقراره أو نتيجة مباشرة اختصاصها .

ويعتبر الموظف المختص لكل جهة من هذه الجهات مشرولا عن الضرائب التى لم تحصل نتيجة عدم إخطاره مصلحة الضرائب » .

المادة الثامنة والثلاثون - يستبدل بنص المادة ٩١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه النص الآتى :

مادة ٩١ - تحصل الضرائب والمبالغ الأخرى المحتقة بمقتضى هذا القانون

طبقاً للقانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجر الإداري والأحكام المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة التاسعة والثلاثون - يستبدل بنص الفقرة الرابعة من المادة ٩٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه النص التالي :

مادة ٩٢ فقرة واحدة - ولها أيضاً حق توقيع الحجر التنفيذي بقيمة الضرائب والمبالغ المحصلة تحت حساب الضرائب التي تنص للمواد ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٦٠ مكرر و ٦٠ مكرر (١) و ٦٠ مكرر (٢) و ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٧ مكرر ، ٧٧ مكرر (١) على حجرها وتوريد ما أخترانة إذا لم يتم الالتزام بالتوريد بأدائها في المواعيد المنصوص عليها في المواد سالفة الذكر أو في مواد اللائحة التنفيذية المتعلقة بها دون حاجة إلى إصدار ورد أو تنبيه بذلك ويصدر بقيمة مالم يتم أدائها في المواعيد قرار إداري من الموظفين الذين من حقهم توقيع الأوراد ويكون هو سند التنفيذ .

لقاعدة الأربعون - تضاف مادة جديدة برقم ٩٣ مكرر (١) إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ نصها الآتي :

مادة ٩٣ مكرر (١) - يستحق في أول يناير من كل سنة غرامة تأخير مقدارها ٤ ٪ على ما تجاوز مائتي جنيه مالم يورد من الضرائب الواجبة الأداء من واقع الإقرار أو الربط حتى ولو صدر قرار بتقسيتها ويسرى هذا الحكم لأول مرة على رصيدة الضرائب المستحقة على الممول في أول يناير من السنة التالية لتاريخ صدور هذا القانون ثم تحسب سنوياً على الرصيد في أول يناير من كل سنة مع حذف كسور الجنيه عند الحساب ويستحق على الملتزم بالتوريد في أول يناير من كل سنة غرامة تأخير مقدارها ٩ ٪ على مالم يورد من الضرائب التي ينص القانون على حجرها من المنبع وتويعها إلى الخزنة العامة .

ويمكن تحصيل الغرامة وفقاً للأوضاع المقررة في المادة ٩٢ .
كما يستبدل بنص المادة ٩٧ مكرر (١) من القانون المذكور النص الآتي :
مادة ٩٧ مكرر (١) - تبدأ مدة التقادم في الحالا المنصوص عليها في
المادة ٤٧ مكرر من تاريخ العلم بالعناصر المخفأة .

كما تبدأ مدة التقادم بالنسبة للحالات المنصوص عليها بالفقرة الثانية من
المادة ٤٧ مكرر (١) من تاريخ تقديم إقرار الثروة وبالنسبة للمادة ٤٧ مكرر (٢)
من تاريخ تقديم الورثة للإقرار الشامل لكافة عناصر التركة .

وتبدأ مدة التقادم بالنسبة إلى الممول الذي لم يقدم الإخطار المنصوص
عليه في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن حصر
الممولين من تاريخ إخطاره المصلحة بمزاولة النشاط .

وتبدأ مدة التقادم بالنسبة إلى الشركاء في شركات الواقع الذين لم تتخذ
المصلحة لإجراءات الربط في مواجعتهم بسبب الخلاف على تحديد الكيان القانوني
للبنشأة أو تحديد الشركاء وعدمهم ، أو بسبب الخلاف على مشاركة الزوجية
أو الأولاد القصر وفقاً لحكم المادة ٤١ من هذا القانون من تاريخ الفصل نهائياً
في الخلاف .

مادة الواحدة والأربعون - يضاف إلى نهاية المادة ٩٣ مكرر (٤) من
القانون ٩٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه فقرة جديدة نصها الآتي :

« وتعتبر الشهادة الصادرة من أية جهة من الجهات التي تقسم بالنعم
أو إضافة سنداً للوفاة بالضرية في حدود المبالغ الثابتة بها . »

القسم الثاني

في القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإيراد

المادة الثانية والأربعون - تضاف مادة جديدة برقم ٦ مكرر إلى القانون

رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه نصها الآتي :

مادة ٦ مكرر .. يحدد صافي الربح السنوي للممول الذي يدخل في وعاء الضريبة العامة على الإيراد بالنسبة للإيرادات المفروضة عليها الضرائب المقررة بمقتضى البنود (١) ، (٤) ، (٥) من المادة ٢ من القانون على أساس رد الضريبة إلى مايقابل أسعار ضريبة الأرباح التجارية والصناعية والضرائب الملحقة بها .

وبالنسبة للبند رقم (١) يتمين خصم ضريبة الإيراد العام التي استحققت على التصرف الأول من ضريبة الإيراد العام التي استحققت في حالة تكرار التصرف خلال عشر سنوات .

المادة الثالثة والأربعون - يستبدل بالمادتين ٢٤ و ٢٤ مكرر (٤) من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه ، النصان الآتيان :

مادة ٢٤ - في تطبيق هذا القانون تسرى الأحكام الواردة في الفصل الأول من الكتاب الرابع من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الخاصة بحق الاطلاع ومصر المهنة ، كما تسرى أيضاً الأحكام المنصوص عليها في المواد ٤٧ مكرر ، ٤٧ مكرر (٩) ، ٤٧ مكرر (٢) ، ٨٧ مكرر ، والمواد من (٨٨) إلى (١٠٣) من القانون المذكور .

مادة ٢٤ مكرر (٤) - لا تسرى على مصلحة الضرائب فيما يتعلق بربط الضريبة بالتصرفات التي تتم بين الأصول والقروض أو بين الزوجين خلال السنة الخاضعة لإيرادها الضريبة والسنوات الخمس اللاحقة لها سواء أكانت تلك التصرفات بعوض أم بغير عوض وسواء انصبت على أموال ثابتة أو متقولة .

وتضاف إيرادات ما تملكه الزوجة والأولاد الفصر من أى مصدر عن غير طريق الميراث أو الوصية إلى إيرادات الزوج أو الأصل خلال سنة التملك

والسنوات الخمس اللاحقة لها وتعتبر هذه الأموال ضامنة لأداء الضريبة المستحقة نتيجة لإضافة إيراداتها .

وإذا كان التصرف بموضع أو كانت ملكية الزوجة أو الأولاد القصر من غير أموال الزوج أو الأصل جاز لأصاحب الشأن أن يقيم الدليل على ذلك .

القسم الثالث

في المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ في شأن حصر المولين

المادة الرابعة والأربعون — تضاف مادة جديدة برقم ٢ مكرراً إلى المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه نصها الآتي :

مادة ٢ مكرر — على أصحاب المقارن التي يجري إنشاؤها أو ترميمها أو هدمها إخطار مصلحة الضرائب عن المقاولين وأصحاب المهن غير التجارية الذين يتم الاتفاق معهم على إنشاء أو ترميم أو هدم كل أو بعض هذه المقارن وذلك في المواعيد وبالأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية .

المادة الخامسة والأربعون — تضاف فقرة جديدة بعد الفقرة الثانية من المادة ٣ من المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ المشار إليه نصها الآتي :

« ويشترط لمنح أو تجديد أي ترخيص لمزاولة أية تجارة أو صناعة أن يكون الممول طالب الترخيص أو التجديد حاصلاً على بطاقة ضريبية .

الفصل السادس

في المقربات

القسم الأول

في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤس الأموال

المنقولة — وعلى الأرباح التجارية والصناعية — وعلى كسب العمل

المادة السادسة والأربعون — يستبدل بنصوص المواد ٨٥ و ٨٥ مكرر (١)

و ٨٥ مكرر (٢) و ٨٥ مكرر (٣) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ المشار إليه النصوص الآتية :

مادة ٨٥ — يعاقب على كل مخالفة لأحكام اللواد ٩ و ١٢ و ١٤ و ٢٠ و ٢١ و ٢٤ و ٢٦ و ٢٩ و ٤٥ و ٤٧ و ٥٩ و ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٧١ و ٨٠ بمرامة لا تقل عن شهرين جنيبها ولا يزيد على مائة جنيه ويقضى بتعويض لا يقل عن ربع ولا يزيد على ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة .
و يعاقب على مخالفة أحكام اللواد ١٠ و ١٣ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ مكرر و ٢٩ و ٣٠ بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تجاوز ستة أشهر و بمرامة لا تقل عن خمسين جنيبها ولا تجاوز مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ويقضى بالتعويض المشار إليه في الفقرة السابقة .

وتضاعف العقوبة في حالة العود خلال ثلاث سنوات في أى من الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين .

و يعاقب بمخالفة اللواد ٤٣ و ٤٤ و ٤٧ مكرر و ٤٨ و ٤٩ و ٧٥ والفقرة الأولى من المادة ٨٧ مكرر بمرامة لا تقل عن خمسين جنيبها ولا تزيد على مائتي جنيه ، كما يقضى بتعويض لا يقل عن نصف ولا يزيد على ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة ، وتضاعف عقوبة المرامة في حالة العود خلال ثلاث سنوات ويجب ألا يقل التعويض المحكوم به في هذه الحالة عن مثل ما لم يؤد من الضريبة .

و يعاقب من لم يقدم لإقرار الثروة المنصوص عليه بالمادة ٤٧ مكرر (١) في الميعاد بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى ، فإذا لم يقدم الإقرار خلال شهر من تنبيه مصلحة الضرائب عليه بذلك بموجب خطاب موصى عليه بمسلم الوصول كانت العقوبة الحبس أو الغرامة بحيث لا تقل عن ١٠٠ جنيه ولا تزيد على ١٠٠٠ جنيه ، وتطبق هذه العقوبة على الزوج الذي يتمتع من توقيع الإقرار

ولم يقدم إقراراً مستقلاً .

ويعاقب كل من ذكر هذا بيانات غير صحيحة في إقرار الثروة المشار إليه بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على ألف جنيه .

مادة ٨٥ مكرر (١) — يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من تهرب من أداء الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون كلها أو بعضها باستعمال طرق اختيالية ، ويتضمن في حالة الحكم بالإدانة بتعويض يعادل ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة المستحقة .

وتعتبر جريمة التهرب من أداء الضرائب جريمة مخلة بالشرف والأمانة محرم المحكوم عليه من تولى الوظائف والمناصب العامة وتفقدته الثقة والاعتبار .

مادة ٨٥ مكرر (٢) — يعاقب بذات العقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة كل من حرص أو اتفق أو ساعد أي مول أو منشأة على التهرب من أداء الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون كلها أو بعضها ويكون المحكوم عليه متضامناً مع الممول أو المنشأة في أداء قيمة الضرائب المستحقة والتي لم يتم أدائها لمصلحة الضرائب نتيجة للجريمة .

مادة ٨٥ مكرر (٣) — يعاقب كل من يخالف أحكام المواد ٦٥ مكرر ، ٦٥ مكرر (١) و ٧٧ مكرر ، بغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على مائتي جنيه ويتعويض يعادل قيمة ما لم يخصم أو يضاف أو يورد إلى مصلحة الضرائب تحت حساب الضرائب المستحقة على الممول .

وفي حالة العود يعاقب المخالف بغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على خمسمائة جنيه ، كما يضاعف للتعويض المنصوص عليه في الفقرة السابقة .

وفي جميع الأحوال تكون الجهات الناجع لها المحكوم عليه مسئولة بالتضامن معه عن الغرامة والتعويض وبالمبالغ المخصوصة أو المضاعفة التي لم تورد للمصلحة .

المادة السابعة والأربعون - تضاف مادتان إلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه برقي ٨٥ مكرر (٤) و ٨٥ مكرر (٥) نصها الآتي :

مادة ٨٥ مكرر (٤) - يعاقب كل من يخالف أحكام الفقرة قبل الأخيرة من البند (٤) من المادة (٢٢) بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تجاوز خمسمائة جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين .

كما يعاقب كل من يخالف أحكام الفقرة الأخيرة من البند (٤) من المادة (٢٢) بغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائتي جنية .

مادة ٨٥ مكرر (٥) - تحال الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلى النيابة العامة بقرار من وزير المالية أو من ينيبه ولا ترفع الدعوى الجنائية إلا بناء على طلب منه .

ويجوز لوزير المالية حتى تاريخ رفع الدعوى الجنائية الصلح مع الممول في التعويضات على أساس دفع مبلغ يعادل مثل ما لم يؤد من الضريبة في مقابل التنازل عن رفع الدعوى الجنائية .

ويكون الصلح ، بعد رفع الدعوى من اختصاص النيابة العامة وحدها على ألا يقل مبلغ التعويض عن مرتين ونصف ما لم يؤد من الضريبة . وتنفذ الدعوى الجنائية بالصلح .

القسم الثاني

في القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بفرض ضريبة عامة على الإجراء

المادة الثامنة والأربعون - يستبدل بالمواد (٢٩) و ٢١ مكرر (١) و ٢١ مكرر (٢) و ٢١ مكرر (٣) من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه النصوص الآتية :

مادة ٢١ - يعاقب كل من لم يقدم الإقرار في الميعاد أو قدمه ولم يؤد الضريبة المستتقة من واقع الإقرار في المهلة المحددة لذلك بغرامة لا تقل عن خمسين جنيهًا ولا تزيد على مائتي جنيه ، كما يقضى بتعويض لا يقل عن نصف ولا يزيد على ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة .

وتضاعف عقوبة الغرامة في حالة العود خلال ثلاث سنوات ، ويجب ألا يقل التعويض الذي يحكم به في هذه الحالة عن مثل ما لم يؤد من الضريبة .

مادة ٢١ مكرر (١) - يعاقب بالاشتغال الشاقة المؤقتة كل من استعمل طرقاً احتيالية للتهرب من أداء الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون كلها أو بعضها . ويقضى في حالة الحكم بالإدانة بتعويض يعادل ثلاثة أمثال ما لم يؤد من الضريبة .

وتعتبر جريمة التهرب من أداء الضريبة جسيمة مخلة بالشرف والأمانة .
تحمم المحكوم عليه فيها من تولى الوظائف والمناصب العامة وتفقدته الثقة والاعتبار .
مادة ٢١ مكرر (٢) - يعاقب بذات العقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة كل من حرض أو اتفق أو ساعد أى بمول أو منشأة على التخلص من أداء الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون كلها أو بعضها .

ويكون المحكوم عليه متضامناً مع الممول أو المنشأة في أداء قيمة الضرائب المستتقة والتي لم يتم أدائها لمصلحة الضرائب نتيجة للجريمة .

وتعتبر جريمة التهرب من أداء الضرائب جسيمة مخلة بالشرف والأمانة وتحمم المحكوم عليه فيها من تولى الوظائف والمناصب العامة وتفقدته الثقة والإعتبار .

مادة ٢١ مكرر (٣) - تحال الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلى النيابة العامة بقرار من وزير المالية أو من ينوبه ولا ترفع الدعوى الجنائية إلا بطلب منه .

ويجوز لوزير المالية حتى تاريخ رفع الدعوى الجنائية الصلح مع الممول في التعويضات على أساس دفع مبلغ يعادل مثل ما لم يؤد من الضريبة في مقابل التنازل عن رفع الدعوى الجنائية ، ويكون الصلح بعد رفع الدعوى من اختصاص النيابة العامة وحدها ، على ألا يقل مبلغ التعويض عن مرتين ونصف ما لم يؤد من الضريبة .

القسم الثالث

في المرسوم بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن حصر الممولين
المادة التاسعة والأربعون - يستبدل بالمادة (٤) من المرسوم بقانون
رقم ٧ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه ، النص الآتي :

مادة ٤ - يعاقب كل من يخالف أحكام المادة (١) من هذا القانون بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب كل من يخالف أحكام (البند ثانياً) من المادة (١) مكرراً المواد (٧) ، (٢) مكرر ، (٣) بغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً ولا تزيد على مائتي جنيه .

القسم الرابع

في الجرائم المتعلقة بضرائب التضامن الإجتماعي .

المادة الخمسون - تسرى على التهرب من الضرائب المقررة في الفصل الرابع من هذا القانون أحكام المواد ٨٥ مكرر (١) ، ٨٥ مكرر (٢) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

ويعاقب بالعقوبة المقررة بالمادة ٨٥ ، مكرر ٣ ، من القانون المذكور كل من يخالف أحكام المواد المذكورة من المزمين بالخضم والتوريد طبقاً لها .

الفصل السابع

أحكام ختامية ووقنية

المادة الواحدة والخمسون - مع عدم الإخلال بحكم المادة ٩٢ مكرر (٣) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تسقط الضرائب المستحقة على الممول الذي خضعت أمواله لتدابير الحراسة إذا كان صافي ذمته المالية بغير حساب الضرائب المستحقة عليه مديناً ؛ وذلك وفق تقديرات جهاز التصفية المنصوص عليه في القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تسوية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة . وإذا كان ما يستحق عليه من ضرائب يزيد على صافي ذمته المالية بغير حساب الضرائب المستحقة عليه أسقطت عنه الضرائب المستحقة بما يوازي الزيادة .

ويشمل الإسقاط الضرائب الأصلية وملحقاتها وما يسكون قد قضى به من غرامات أو تعويضات أو فوائد ناشئة عن عدم الوفاء بها . ويصدر بالإسقاط قرار من مدير عام مصلحة الضرائب ، ويشترط تقديم طلب به من ذي الشأن خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون .

ولا يسرى حكم هذه المادة على الضرائب التي تكون قد استعقت على الممول بعد تاريخ العمل بأحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه .

وفي جميع الأحوال لا يجوز استرداد ما يكون قد أدى من ضريبة بموجب قرارات ربط نهائي .

المادة الثانية والخمسون - تتول حصيلة الغرامات والتعويضات المحكوم بها نهائياً طبقاً لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ المشار إليهما إلى صندوق الرعاية الاجتماعية والصحية للعاملين بمصلحة الضرائب .

ويصدر قرار من وزير المالية بتحديد نظام هذا الصندوق وموارده الأخرى وأغراضه وكيفية إدارته ، وعلى الجهات المختصة بتحويل المبالغ المشار إليها

في الفقرة السابقة أن تقوم بتوريدها إلى الصندوق في المواعيد التي يحددها وزير المالية بقرار منه .

المادة الثالثة والخمسون — مع مراعاة مانص عليه في هذا القانون لا تخل أحكام هذا القانون بأية إعفاءات أو مزايا ضريبية مقررة بمقتضى قوانين أخرى أو اتفاقات دولية .

المادة الرابعة والخمسون — تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير المالية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به وإلى أن تصدر هذه اللائحة يستمر العمل بالوائح والقرارات المعمول بها حالياً فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون .

المادة الخامسة والخمسون — يلغى العمل بالمواد ٤٥ ، ٥٥ مكرر ، ٥٥ مكرر (١) ، ٥٥ مكرر (٢) ، ٥٥ مكرر (٣) ، ٥٥ مكرر (٤) من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وذلك اعتباراً من السنة الضريبية التي تبدأ بعد تاريخ العمل بهذا القانون ، كما يلغى القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن التصالح والقضايا الضريبية اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون . والمادة الخامسة من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٧ والقانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٤ و٣٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن الإعفاءات المقررة لبعض أرباب المهن غير التجارية ويلغى أى نص آخر يخالف أحكام هذا القانون .

المادة السادسة والخمسون — ستسرى أحكام البند (١) من المادة ٢٢ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المعدل بمقتضى المادة الثانية على التصرفات التي تم شهرها اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٤ على أن تطبق على الإيرادات الناشئة عن هذه التصرفات المداخلة في دواء الضريبة العامة على الإيراد وفق حكم المادة ٦ مكرر من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ أسعار الضريبة العامة على الإيراد المقررة طبقاً لأحكام المادة الرابعة والعشرين من هذا القانون .

ولا تسرى الأحكام الجزائية إلا من تاريخ العمل بهذا القانون . .
وتسرى الأحكام الواردة بالفصل الرابع اعتباراً من تاريخ نشر هذا القانون .
وفيما عدا ما تقدم تسرى أحكام هذا القانون اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٧٨
لثلاثة السابعة والخمسون - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .
يهم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها . (أنور السادات)

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ شعبان سنة ١٣٩٨ (١٨ يولية سنة ١٩٧٨)

(نشر بالجريدة الرسمية - العدد ٢٩ تابع (أ) الصادر في ١٥ شعبان ١٣٩٨ (٢٠ يوليو ١٩٧٨)

كان لي شرف المساهمة في تطوير النظام الضريبي .. فقد أعددت بحثاً في مختلف
فروع الضرائب - أرسل للدستورين وقت إعداد القانون .

بسم الله الرحمن الرحيم

الإدارة العامة لضرائب محافظة الغربية

(عدة المرافقات خمسة عشر)

السيد الأستاذ / مدير عام مصلحة الضرائب

مكتب المدير العام - القاهرة

تحية طيبة وبعد :

نتشرف أن نرسل لسيادتك هذا البحث المقدم من السيد / علي مجاهد
شاهين - المأمور بأمورية ضرائب طنطا - ثان بشأن الاقتراحات الخاصة
بتطوير قوانين الضرائب .

رجاء التفضل بالاحاطة والتأييد إلى إجراء اللازم .

وتفضلوا سيادتك بقبول وافر الاحترام ؟ المقتش الفنى . المدير العام

برقم صادر ١١٢٣ في ١٩٧٤/٥/٢٨ توقيع توقيع

والحمد لله - أن جاء القانون ٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن تحقيق العدالة الضريبية .
آخذاً باقتراحاتى - معبراً ومؤكداً لكثير من وجهات نظرى في ذلك البحث .

بجلى محمد هنيئ

دواست عليا في الضرائب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ينشر الباحث (من ص ٤١ حتى ص ٦١) أبحاثه واقتراحاته في (الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، والضريبة على كسب العمل ، والضريبة العامة على الإراد ، والأحكام العامة في الضرائب) - والتي سبق أن تقدم بها إلى المسؤولين خلال شهر مايو سنة ١٩٧٤ بشأن تطوير قوانين الضرائب . حيث يشرف الباحث أن جاء قانون تحقيق العدالة الضريبية لسنة ١٩٧٨ مقتنفاً ومؤكداً ما تضمنته هذه الأبحاث من اقتراحات ...

عَلِيَّ مَجَاهِدِ شَاهِين
عضو لجان لمصن الضرائب

الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية

أولاً : فيما يختص بالأرباح أو الخسائر الرأسمالية :

يجب معاملتها معاملة خاصة - تكون خفيفة نسبياً - بما يشجع على إعادة الاستثمار وتحديد الأصول التي بليت أو تمشياً مع التطور التكنولوجي - بما يعود على الإقتصاد القوي ككل بالفائدة ويساعد على دفع مجلة التنمية .

أقترح : بالنسبة للأرباح الرأسمالية - أو التعويض - يجب النظر إليها على أنها مال استبدال أصل جديد بدلا من الأصل القديم - حتى ولو زادت قيمة الرأسمالي أو التعويض عن القيمة الدفترية للأصل المالك أو المستبدل - وبعد إعادة الأصل إلى مالكه عليه - يخضع الفائض فقط للضريبة (عملاً بمحكم المادة ٣٩ الخاصة بالأرباح العرضية)

أو يمكن إعفاء الربح لرأسمالي أو التعويض الذي يستخدم في شراء أصل جديد بدلا من المالك - إعفاء هذا القدر من نصف الضريبة - أو تأجيل دفع الضريبة لمدة خمس سنوات مثلاً . بدلا من أن تضطر المنشأة إلى دفع الضريبة من المتحصل من ثمن الأصل المبسح أو مقدار التعويض ولا تتمكن من استبدال الله .

وكذلك الحال بالنسبة للخسائر - مالم تسمح الأرباح المحققة بأن تجبها كلها أن ترحل أو يرحل الفرق إلى الخلف أي إلى السنوات السابقة - على اعتبار أن لعب الاستهلاك لم تكن كافية .

ثانياً : فيما يتعلق بتطبيق أحكام المادة ٥٧ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ .

فان هذه المادة تحدد ترحيل الخسائر بمدة ثلاث سنوات تالية للسنة التي تحققت فيها ، وأحياناً المنشآت التي تصاب بخسائر ولا تتمكن الظروف بعد ذلك أن تحقق أرباح تذكر وبالتالي فإن ترحيل الخسائر في مثل هذه الحالات لا يؤدي أثره إذا تعثرت هذه المنشآت أكثر من مرة أقترح : اطلاق ترحيل الخسائر بدون قيد زمني - حتى يتم استهلاكها بالكامل - وأيضاً ترحيلها إلى الخلف ويؤكد هذا الرأي أن المحضلة الكلية للنشاط أية منشأة عساوة عن مجموع الأرباح التي حققها طوال نشاطها خصوصاً منها مجموع الخسائر التي منيت بها طوال نشاطها . وفي تقييد ترحيل الخسائر بعدد محدود من السنوات ما يخل بهذا الشرط ويغير من النتيجة النهائية ويزيد من عبء هذه المادة : أن ترحل الخسائر لا يتعدى السنة التي تحققت فيها فيما يتعلق بالضريبة العامة على الإيراد - مما يتعين منه تعديل هذه المادة تحقيقاً للمعادلة .

ثالثاً : فيما يتعلق بالقانون ٧٧ لسنة ١٩٦٩ .

بالإضافة إلى أن هذا القانون تناقض من مبدأ استقلال السنوات الضريبية باعتبار أن تحدد الأرباح الفعلية التي حققها النشاط مراعاة لظروف كل سنة . شأن كل قوانين الربط المحكى قد حاد عن هذا المبدأ لاعتبارات منها وأهمها التيسير على مصلحة الضرائب وإنجاز حالات التادم إلا أن القانون ٧٧ لسنة ١٩٦٩ قد شابه بعض القصور والعيوب التي نوضح أهمها في الآتي :-

- (١) حفظ هذا القانون حق الممول في طلب المحاسبة على أساس الأرباح الفعلية بالشروط التي رسمها القانون ، ولكن هذا القانون لم يحفظ حق مصلحة الضرائب في المحاسبة على أساس الأرباح الفعلية إذا ثبت لها أنها تريد عن مقدار أرباح الربط المحكى . ومن البديهي أن الممول لن يطلب المحاسبة على الأرباح الفعلية إلا إذا كان هذا في صالحه . على حين تحرم مصلحة الضرائب من هذا الحق - في الوقت الذي حدد فيه المشرع سنة ١٩٦٨ - سنة أساس وهي سنة تأثرت اقتصادياتها كثيراً بمحركة سنة ١٩٦٧ بحيث كان النشاط التجاري فيها ضعيفاً وبالتالي أرباح سنة الأساس وفي الوقت الذي حقق فيه معظم الممولين أرباحاً استثنائية لم تخضع للضريبة بسبب قصور القانون .
- (٢) لم يعتمد القانون ٧٧ لسنة ١٩٦٩ إلا بسنة الأساس تسري أرباحها على السنوات التالية لا يغير من ذلك أية أرباح أو خسائر رأسمالية تحققت في السنوات المقيمة .

ولأن كان من المجاز أن الآثار الموجبة والآثار السالبة لهذه الأرباح والخسائر الرأسمالية يلغى كل منها الآخر ويصحح إلى مستوى النشاط القوي ككل لجميع الممولين .
 إلا أن هذا الأثر لا يتحقق بالنسبة لكل منشأة على حدة . وهذا يترك آثارا اقتصادية ضارة جدا بالاقتصاد القوي ككل . مما نجد أنه من الأفضل معاملة الأرباح والخسائر الرأسمالية معاملة خاصة بعيدا عن قوانين الربط الحكيم .

أقترح : يجب إعادة النظر في قوانين الربط الحكيم . فإن عدم الاستقرار الاقتصادي وما ساد السنوات الأخيرة من تقلبات لم يعد يبرر وجود قوانين الربط الحكيم ، أو على الأقل هذا الجرد ، ربما كان لهذه القوانين مبرر ما عند بدء فرضها حينما كان عدد موظفي مصلحة الضرائب قليل - وكانت خبرتهم قليلة - وكانت معظم الحالات موددة بالتقادم بسبب ضغط العمل .
أما اليوم : وبعد أن أوشكت مصاحف الضرائب على إنجاز الفحص والربط حتى آخر سنة - فلن يكون هناك مشكلة - والأفضل أن تعود إلى الأمر الطبيعي - وهو المحاسبة الفعلية عن كل سنة .

رابعاً : فيما يتعلق بالمادة (٣٩) من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ :

تخضع هذه المادة الإحتياطيات التحصيلية للضريبة في الوقت الذي ينبغي فيه تكوين أموال احتياطية طبقاً للأمر المحاسبي بصرف النظر عن نتيجة النشاط .

أقترح : أنه يتعين في عدم اخضاع النظر هذه الإحتياطيات للضرائب - لاسيما أن هناك رقابة مالية للدولة على شركات وعلى سياسات توزيع الأرباح - وعلى حجز الإحتياطيات تشجيعاً لزيادة النشاط والتنمية الاقتصادية .

خامساً : فيما يتعلق بتحديد أرباح شركات التوصية البسيطة وعلاقة ذلك بالإيراد العام :

طبقاً لقانون فإن ما يدخل الإيراد العام بالنسبة للشريك الموصى هو ما أصابه من توزيعات طبقاً لإقرار المنشأة . ولكن يحدث أن تقوم مصلحة الضرائب بتعديل الإقرار وفي ما يسفر عنه الفحص ويكون لصيب الشركاء المتضامنين وفقاً لتقديرات الأمور - أما نصيب الموصين فيبقى كما هو وفقاً لإقرار المنشأة ويتم الربط طبقاً لذلك . ويربط بالفروق بين ما أظهره الإقرار بالنسبة للشركاء الموصين وما أسفر عنه الفحص - باسم الشركة - ولكن ما يحاسب منه الشريك الموصى بالنسبة للإيراد العام هو طبقاً للزيادة حسب الإقرار - ولا عبرة لما أسفر عنه

الفحص . ولو نظرنا الى حقيقة الفروق التي أسفر عنها الفحص لوجدنا أنها لا تخرج عن أحد فرضين : -

الاول : إما أن يكون الإفراز صوريا - ولا يعلم بصورته الشركاء الموصون - وتكون الفروق جميعها - آلت الى الشركاء المتضامنين بمفردهم دون الشركاء الموصين - الذين لا يعلون عن أمرها شيئا بسبب عدم تدخلهم في إداره للنشأة .

الثاني : أو أن يكون الشركاء الموصون على علم بصورية الإفراز - وأن تكون الفروق قد آلت اليهم دون ادراجها بالإفراز رغبة في تقليل الأرباح .

وكلا الفرضين : يؤكد وجود أرباح حقيقية - لم تدرج في الوطاء الخاص بالإيراد العام بالنسبة للشركاء المتضامنين أو الشركاء الموصين - وهذه ثمرة لم يعالجها القانون يتعين أخذها في الاعتبار عند إعداد تشريعات تطوير قوانين الضرائب .

أقترح : أن تربط فروق الفحص باسم الشركاء المتضامنين شخصيا - وليس باسم الشركة - وتدخل هذه الفروق جميعها التي تخص الشركاء الموصين - ضمن نصيب المتضامنين فيما يتعلق بالأرباح التجارية والصناعية وأيضا فيما يتعلق بالإيراد العام .

وأعتقد : أن هذا قد يدفع الشركات في مثل هذه الحالات الى تقديم الإفرازات بالأرباح الحقيقية خشية أن يربط بفروق الفحص باسم الشركاء المتضامنين شخصياً .

سادساً : فيما يتعلق بالقانون ٧٨ لسنة ١٩٧٣ :

صدر هذا القانون متضمنا في المادة الثالثة منه إضافة فقرة جديدة للمادة ٤١ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ويعتبر في حكم الممول للفرد الشركات التي تقوم بين الأصول والفروع القصر أو بين الأزواج أو بين بعضهم البعض ، وتربط الضريبة في هذه الحالة باسم الأصل أو الزوج حسب الأحوال ويجوز في جميع الأحوال لصاحب الشأن إثبات جدية الشركة ، ويعاب على هذه المادة بالآتي :

(١) - إن كان هناك مير - إلى حد ما - بالنسبة للشركات التي تنشأ بين الأصول والفروع القصر - إلا أنه لا يوجد - على ما أعتقد - ما يبرر هذا النص بالنسبة للشركات التي تقوم بين الأزواج - لاستقلال الذمة المالية لكل من الزوجين طبقا لاحكام الشريعة الإسلامية -

حق كل منها أن يستقل أموره مستقلاً عن الآخر .

(٢) ان نص المادة واضح بالنسبة للشركات التي تقوم بين الأصول والفروع القمر - أو بين الأزواج - . ولكن ما الذي يقصده المشرع من إضافة عبارة « أو بين بعضهم البعض » ١٩ ؟

(١) لم يحدد دوراً للمأموريات ولجان العلمن - في بحث جدية الشركات التي تستلزم إجراء التحقيق ؟ .

سابعاً : فيما يتعلق باخضاع السمسرة والعمولات العارضة :

تخضع السمسرة والعمولات العارضة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ودون توافر شروط الامتثال وفي هذا خروج على مبدأ استقلال الاعوية الضريبية لسبب أنه لا يتوافر فيها شرط الاحتراف - وليسا نتاج العمل ورأس المال معاً - حتى يخضعها المشرع لضريبة التجارية .

أقترح : أن يخضع المشرع هذه الأرباح لضريبة المهن غير التجارية - باعتبار أن النتاج ناشئ من عنصر العمل بمفرده ودور رأس المال ثانوي وبعد أن أصبحت ضريبة المهن غير التجارية هي ضريبة القانون العام مما يجب أن ترجع هذه الأرباح إلى الاصل الصحيح .

ثامناً : فيما يتعلق باخضاع الحرف والصناع :

وهؤلاء يخضعون طبقاً للقانون لضريبة الأرباح التجارية والصناعية - ونحن لو نظرنا إلى هذه الحرف مثل : (الحلاق - الحداد - التزيين - الخ) لا نضح أنهم يتميزون باستقلالهم في أعمالهم ويمتلكون أدواتهم وآلاتهم - وهم لا يضاربون - هل للواد الأولية - ولا يبيعونها بالطرق التجارية المعروفة ويحصلون على ربحهم من عملهم اليدوي - وهم بهذا الوصف أقرب إلى كسب العمل : (المهن غير التجارية) منها إلى الأرباح التجارية والصناعية .

أقترح : أن يخضع المشرع هذه الحرف لضريبة المهن غير التجارية .

تاسعاً : فيما يتعلق بشركات القطاع العام :

تختلف آراء الفقهاء حالياً بين اخضاع القطاع العام - أو إعفائه .

أقترح : أن ينص المشرع صراحة على اخضاع شركات القطاع العام لضريبة - طالما كان

يزاول نشاطاً مما يخضع لضريبة لتحقيق المساواة الضريبية بين القطاعين العام والخاص .

أما ان كان هناك مبرر قوي للإعفاء - خصوصاً بالنسبة للشركات الناشئة التي تعمل على دعم

الاقتصاد القومي وتنميته وفقاً لخطة الدولة الاقتصادية - هنا يجب أن يكون الإعفاء بنص صريح .

عاشراً : فيما يتعلق بسعر الضريبة :

يراهى المشرع دائماً ان يكون سعر الضريبة على نتاج تضاعف العمل ورأس المال معاً أكبر من سعر الضريبة على نتاج العمل بمفرده وأقل من سعر الضريبة على نتاج رأس المال بمفرده إلا أننا لو دققنا في سعر الضريبة على الارباح التجارية والصناعية لوجدنا أنه مرتفع كثيراً ولا يختلف اختلافاً كبيراً عن سعر الضريبة على القيم المنقولة لاسيما بعد بلوغ الارباح ضعف حد الانهاء . بعد المتعلقة الحدية في الارباح التجارية والصناعية ، - يكاد هنا أن لا يختلف السعر الحقيقي عن السعر النسبي كثيراً - وهذا يدفع الممولين إلى التهرب - وليس هذه هي الغاية المقصودة .

أخيراً : أن يكون سعر الضريبة على الارباح التجارية والصناعية سعر تصاعدي ، وليس نسبي - يبدأ منخفضاً بالنسبة لشرائح الاولى ويزداد كلما زاد الربح - باعتبار أن قدرة المكلف على دفع الضريبة تزيد بزيادة دخله (ا-و بما هو متبع بالنسبة للضريبة على الارباح والاجور والضريبة على المهن الحرة - والضريبة على الإيرادات العامة) .

حادى عشر : فيما يختص بالاستغلال الزراعى وإخضاعه للضريبة :

أعني المشرع الاستغلال الزراعى من الخضوع للضريبة - وان كان قد اخضع الضريبة على المهن الغير التجارية الاستغلال الزراعى الذى يتخذ شكل الشركة المساهمة . ولو نظرنا إلى الاستغلال الزراعى لوجدنا تضاعف العمل ورأس المال معاً ، بل يأخذ رأس المال هنا الصفة الغالبة مما يجعل هذا النشاط أقرب ما يكون إلى الضريبة على الارباح التجارية والصناعية منه إلى الضريبة على المهن غير التجارية وإخضاع المشرع للشركات المساهمة التى تزاو ل نشاط الاستغلال الزراعى للضريبة على المهن الغير التجارية . - باعتبارها ضريبة قانون الهام لا يتفق مع طبيعة الاشياء أو روح القانون .

والقطاع العام الزراعى فى معظم البلاد النامية تقع على عاتقه معظم الاعباء اللازمة للتمويل ودفع مجلّة التنمية - وأكبر مثال على ذلك اليابان - التى اعتمدت اعتماداً يكاد يكون كلياً على القطاع الزراعى - وأصبحت بفضلها فى مقدمة الدول المتقدمة .

ونصر أيضاً بلد زراعى ، يستطيع هذا القطاع أن يتحمل العبء - وأن يقود عملية التنمية وإذا ما رأينا أن أرباح الاستغلال الزراعى فى مصر بمنأى عن الضريبة النوعية - وبالتالي لا تخضع

للضريبة العامة على الإيراد (وأنعمولم أن الضرائب المفروضة على القطاع الزراعى - على نشاط الاستغلال هى ضرائب المدافع والأمن القوى - وهى ضرائب لا تذكر ولا تناسب مع ما يجب أن يتحملة الاستغلال الزراعى من ضريبة) .

وأحد فرض ضريبة على نشاط الاستغلال الزراعى - لتكون مصدرا هاما من مصادر التمويل باخضاعه للضريبة النوعية - والتالى للضريبة العامة على الإيراد - ولتكون هذه الضرائب حافز من حوافز الإهتمام بهذا القطاع وتحسين إنتاجية من جهة أخرى .

ووسائل اخضاع الاستغلال الزراعى كثيرة - بخلاف باختلاف نوع الاستغلال - ظروف كل بلد أقترح هنا : بعضاً منها من الممكن الاختيار بأحدها أو بها معاً :

(أ) - يمكن فرض الضريبة على أساس مساحة الأرض المستغلة - بعد تقسيم الأرض إلى درجات حسب خصوبتها أو حسب ظروف الاستغلال وطبيعته العامة أو الخاصة .

(ب) - يمكن فرض الضريبة على أساس القيمة الإنتاجية المحتملة للأرض .

(ج) - يمكن فرض الضريبة على أساس الدخل المقدّر للأرض المستغلة أو الممكن استغلالها

وتأخذ أحد الاشكال القابلة للتعديل والتغيير حسب الظروف المحلية :

(ضريبة العشور - على أساس المحصول الكلى - أو الدخل الكلى - أو على أساس الدخل الصافى - أو الناتج السوقى) وبجانب ذلك تفرض ضرائب لاغراض خاصة أو على موارد معينة ، أو على أراضى ترغب الدولة فى تشجيع المواطنين وحشهم على استغلالها بكفاءة أكبر . أو على محاصيل معينة أو طريقة معينة فى الاستخدام أو الاستغلال .

(د) - بالنسبة لتربية المواشى والنحل والرواجن : اخضاعه على أساس عدد الرؤوس

أو خلايا النحل الخ مع الأخذ فى الاعتبار إعفاء القربة للاستخدام الشخصى .

ثانى عشر : فيما يتعلق بمعدلات الربح :

ان معدلات الأرباح الجارى العمل بها بمصاحبة الضرائب كما هى لم تتغير كثيراً منذ إنشاء مصالحة الضرائب - رغم ماطر على الحالة الاقتصادية من تغيرات كثيرة ،

ما يجب معه أن تعدل نسب الأرباح على أساس ما استقرت عليه الأوضاع الاقتصادية الآن وأن تكون بطريقة تسمح بالتطور مستقبلاً لتتمشى مع التطورات المستقبلية ولتتبع عن الحقيقة .

ثالث عشر : المناطق الحدية بالنسبة للأرباح التجارية والصناعية :

من حساب الضريبة يتضح أن الممول الذى تقع أرباحه للتجارية والصناعية في المناطق الحدية يكون الصافي المتبقى له أقل من الصافي المتبقى للممول الذى يقل عنه إيرادات (الذى تكون أرباحه ضعف حد الإعفاء) والسبب في ذلك أن ضريبة البلدية لا تراعى عند حساب الضريبة في المناطق الحدية - وكأنها عقوبة على الممول الذى يحقق إيرادات أكبر - في صورة استقطاع الأرباح الراجعة من ضعف حد الإعفاء كلها بالإضافة إلى مبلغ اضافى هو عبارة عن فرق ضريبة البلدية ورغم ما في هذا التناقض من مجازاة لروح القانون والمادة ٤١ من القانون ١٤ لسنة ١٩٢٩ ، فإن هذا يدفع إلى التهرب وتبسيط العزيمه . ويجب العمل على تصحيحه بإحدى الوسائل . .
أ - اما بإطلاق حد الإعفاء دون قيد مبالغ الربح . وإطلاق حد الإعفاء في الأساس دائماً مبالغ الربح أو الإيراد ليس بالأمر غير العادى - بل هو مقرر ومشروع بالنسبة للإيرادات العام ، وإن كان الإيراد العام دليل على كبر دخل الممول وزيادة مقدراته التكيفية - فن باب أولى أن يتقرر هذا المبدأ بالنسبة للضرائب التنوعية - فهي أولى بالرعاية .
ب - أو عدم مصادرة الزيادة عن ضعف حد الإعفاء كلها ضريبة - بل يؤخذ نسبة من الزيادة فقط كضريبة لا تتعدى نصف هذه الزيادة كما هو على الإنتاج .

الضريبة على المهن الحرة والمهن غير التجارية

أولاً : فيما يتعلق بأساس المحاسبة :

يوجب المشرع أن تحدد للمعروفات جزافاً بخمس الإيرادات - إذا ما لجأت مصلحة الضرائب إلى التقدير ، وهذا الأساس متاف للنسبة وبميد عن الصواب - فبينما يسمح المشرع بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بخمس جميع التكاليف اللازمة للنشاط - سواء كانت المنشأة تملك أو لا تملك حسابات - نجد أنه يقتصر التكاليف على نسبة ١٠ ٪ فقط من الإيرادات بالنسبة للضريبة على المهن الحرة والمهن غير التجارية دون سبب واضح لهذه التفرقة المجحفة .

ورغم ما في هذا الأمر من تناقض واضح - فإن المشرع يسمح بتحديد الإيراد الإجمالي تحديداً فعلياً وكان الأولى بالمشرع أن يسمح بتحديد الإيراد الإجمالي وأيضاً المعروفات تحديداً فعلياً .

وأخيراً استشعرت مصلحة الضرائب مدى الظلم الواقع على بعض مولى هذه الضريبة فأصدرت ملحقاً تليهاها التفسيرية رقم ١ المادة ٧٣ من القانون ١٤ لسنة ١٩٢٩ بالنسبة لبعض الممنوعين - بخضم التكاليف ومصروفات التشغيل من الإيراد الإجمالي قبل استبعاد نسبة الـ ٢٠ ٪ ثم وبعد ذلك تستبعد هذه النسبة (٢٠ ٪) من الإيراد الإجمالي المتبقى .

أما وقد استشعرت مصلحة الضرائب نفسها قصور النص ؛ ومدى الظلم والغبن في هذا الشأن الواقع على بعض مولى الضريبة على المهن الحرة والمهن غير التجارية لذلك :

أقترح : أن يتم تعديل النص بما يسمح بتحديد الإيرادات والمصروفات بالنسبة للضريبة على المهن الحرة والمهن غير التجارية تحديداً فليسا سواء كان الممول بمسك أو لا بمسك حسابات .

ثانياً : خصم القيمة الإجمارية محل مزاوله المهنة :

قد يشغل صاحب المهنة عقاراً مملوكاً له كقرى لزاوله نشاطه وخلافاً لما هو مقرر في الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ؛ لا يوجد نص صريح بالنسبة للضريبة على المهن الحرة والمهن غير التجارية يسمح بخصم القيمة الإجمارية محل مزاوله المهنة إذا كان مملوكاً لصاحب المهنة . وهذه تفرقة لا مبرر لها على الإطلاق - وفي الواقع أن قاعدة استقلال فروع الدخل تختم أن يستبعد من أرباح المهن الحرة والمهن غير التجارية ما يعتبر إيراداً للمعار (وهي القيمة الإجمارية في هذه الحالة) تخضع للضريبة العقارية وهي ضريبة نوعية مستقلة ، وعلى هذا الأساس :

أقترح : أنه يجب تعديل النص ؛ بما يسمح باستبعاد القيمة الإجمارية محل مزاوله المهنة المملوك للمول - أسوة بما هو مقرر في الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية .

ثالثاً : ترحيل الخسائر :

لأسمح مواد الضريبة على المهن الحرة والمهن غير التجارية بترحيل الخسائر (خلافاً لما هو منصوص عليه في المادة ٥٧ بالنسبة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . واني أعتقد أن المبررات التي من أجلها شرعت المادة ٥٧ في الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية - تعتبر قائمة أيضاً في الضريبة على المهن الحرة والمهن غير التجارية -

أقترح : وضع نص مشابه بالنسبة للضريبة على المهن الحرة والمهن غير التجارية تحقيقاً للعدالة . والمساواة بين مولى الضرائب النوعية .

رابعاً : التوقف والتنازل :

لا يوجد في الضريبة على المهن الحرة والمهن غير التجارية نص مشابه للبائتين [٥٨ ، ٥٩] من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ - ولأن الهدف والغاية من هذه المواد واحد في الحالتين : أقترح : تطبيق حكم مشابه للبادة ٥٨ بالنسبة لحالات التوقف دون الإخطار . وأيضاً إذا كان له محل لمزاولة النشاط وتنازل عنه :

أقترح : وجود نص مشابه للبادة ٥٩ من القانون تطبيق في مثل هذه الحالة .

خامساً : الإيرادات المحصلة :

أخذنا بنظرية الربح النقدي في محاسبة الميرل على أساس المبالغ التي حصل عليها أثناء سنة المحاسبة وتطبيقاً لذلك يجري حصر ما حصل عليه الممول نقداً من الجهات .

واعتقد : أن في هذا بعض القصور وما يحدث لسوء فهم من الجهات المتعامل معها .

أقترح : أنه على مصلحة الضرائب أن توضح في كتاب دورى أن المقصود بالإيرادات المحصلة نقداً = هي جميع الإيرادات التي أدت للبول سواء قبضها نقداً أو ب شيكات أو بوضعها تحت صرف الممول في حسابه الجارى - أو تم أدائها بطريق المقاصة - أو بأية طريقة أخرى من طرق الاداء .

وذلك حتى يمكن حصر الإيرادات ، وحتى لا يلتفت أى إيراد بسبب هذا التعموض .

سادساً : الإعفاء الجزئى للمستغلين بالقرن :

أنقذ المشرع ٢٥٪ من الأرباح الصافية بالنسبة لأصحاب المهن الحرة والمهن غير التجارية المستغلين بالقرن على أساس أن هؤلاء الفنانين يعتمدون بصفة أصلية على جهد العمل والمجهود الذاتي والمواعب الشخصية - وجميعها تنصيب بعض الزمان . ولكن يوجد طائفة أخرى لا تقل أهمية عن الفنانين بل وتكاد نفس ألباب الإعفاء تنطبق عليهم وربما كانوا أولى بالإعفاء . مثلاً : (المفكرين - وأساتذة الجامعات - والمؤلفين - والخبراء .) ، فلماذا لا يشملهم النص ؟؟؟ ان أساس فرض الضرائب هو الشمول والعدالة

أقترح : أن يعدل النص بما يسمح بإعفاء جزئى لهم تحقيقاً للمساواة والعدالة الضريبية .

سابعاً : إعفاء الخس سنوات الأولى :

يعنى المشرع الممول من الضريبة في الخس سنوات الأولى من تاريخ تخفجه - في حالة المهن التي يستلزم مزاولتها الحصول على دبلوم عال . والحكمة من هذا الإعفاء غير واضحة ، فبينما كان يعنى المشرع الخس سنوات الأولى من تاريخ مراولة المهنة فعلاً عدل عنها - إلى إعفاء الخس سنوات الأولى من تاريخ التخرج .

وفي الواقع أن هذا الإعفاء لا يؤتي الفوس الذي من أجله شرع - فالملاحظ أن معظم المهن التي يستلزم مزاولتها الحصول على مؤهل عال - مثل الطب أو المحاسب أو المحامى أو المهندس - لا يزال المهنة فعلاً إلا بعد فترة قد تطول لأكثر من خمس سنوات يقضيها في التدريب أو التخصص (وهذا الأمر واضح في حالة الطبيب . . الخ) مما يجعل هذا الإعفاء لا ينتج أثره .

أقترح : أنه من الأفضل منع الإعفاء إعتباراً من تاريخ مزاوله النشاط فعلاً .

ثامناً : الضريبة بالفتات الثابتة :

إن ينادى ببعض بمودة نظام ضريبة الفتات الثابتة وفي هذا النظام عيوب كثيرة .

أقترح : من الأفضل عدم العودة الى هذا النظام فهو يسوى في ضريبة بين الجميع من نفس الفئة رغم اختلاف الظروف والإمكانات والنشاط - أضف الى هذا أن الضريبة على المهن الحرة والمهن شبيه التجارية تندرج تحتها معظم الفئات المثقة (أطباء - محاسبين - محامين - مهندسين . . . الخ) وهم على درجة كبيرة من الوعى الضريبي والثقافة تجعل في إمكانهم سهولة التعامل والمحاسبة مع الضرائب على أساس فعلي .

كما لا يمكن أن يكون تدخل الإدارة الضريبية في أسرارهم مبرراً للالتجاء الى هذا الأسلوب .

تاسعاً : الدروس الخصوصية :

نظراً لإنكار المدرسين وغيرهم من يقومون بإعطاء دروس خصوصية خوفهم من الجزاء الإداري :

أقترح : من الأفضل التصريح بإعطاء الدروس الخصوصية من جهات العمل ، على أن يمكن

الممول حسابات - ويقدمها مصلحة الضرائب شأن أى صاحب مهنة فيزول الخوف ويحكم حصرهم .

الضريبة العامة على الإيراد

أولاً : سعر الضريبة :

هذه الضريبة لها حماسية خاصة بسبب ارتفاع أسعارها وتضاعفها - تصل إلى حدود أشبه بالمصادرة في الشرائح العليا - يدفع المولدين إلى التهرب حتى يفلتوا من الخضوع لهذه الضريبة - أو على الأقل عدم الخضوع للشرائح العليا .

أقترح : تخفيض أسعار هذه الضريبة - إلى الوضع الذي يحمل المول بشعر فيه أنه يشارك في تحمل أعباء الدولة - وهذا سوف ينمي الحافز لديهم لزيادة دخلهم دون خوف من مصادرة هذه الدخول على شكل ضريبة - وبالتالي تزداد حصيللة الضرائب .

ثانياً : عيوب المادة السادسة

(١) بقدر الدخل من العقارات المبنية والأطيان الزراعية - على أساس حكى وفي هذا حماية لأصحاب هذه الدخول على حساب الدخول القبلية من القيم المنقولة والأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل بنوعها [من حرة ومن غير تجارية ومزيتات وأجور] ... الخ .

أقترح : إما تحديد الإيراد الفعلي من العقارات والأطيان - أو استبعاد نسبة من الدخول المستمدة من القيم المنقولة والأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل عند دخولها للإيراد العام .

(٢) لا يخضع للإيراد العام إلا ما سبق خضوعه لضريبة نوعية :

وتقييد الخضوع للإيراد العام على الإيرادات التي سبق خضوعها لضريبة نوعية في مصر - بحمل إيرادات كثيرة تقلت من الخضوع - مثل : إيرادات الاستغلال الزراعي - وغيرها من الأرباح الطنيلية - وأرباح تجارة التسلطة والضاربات ... وغيرها .

(٣) حق المول في طلب المحاسبة على الإيراد الفعلي :

يبيع القانون للمول حق طلب المحاسبة عن العقارات المبنية أو الأطيان الزراعية - على أساس فعلي - بشروط معينة وهذا يؤدي إلى محاولة التهرب من الضرائب بتغل الإيراد من حصة إلى أخرى لتلك الحصة التي لا يوجد للمول خلالها إيرادات محصلة - يطلب المحاسبة على أساس فعلي . وبما أنه لا يوجد تحصيل - فلا ضريبة - وهذه الإيرادات تعتبر مستحقة للمول ، وبالتالي سوف

يقرر بتحصيلها في السنة التالية مما يؤدي إلى زيادة إيراداته المحصلة في السنة التالية . وهنا نجد الممول لا يطلب الحاسبة على الإيراد الفعلي وبحاسب حكماً - وهذا نهرب مقنع .

أقترح : يجب تعديل هذا النص منعاً لأرباب الميراثين هذه الطريقة من الضريبة العامة على الأيراد بالتحويل من نقل إيراداتهم من سنة إلى سنة أخرى بالكمية التي تهتق مصالحهم .

(٤) المنزل المملوك للمول :

بمقتضى التعديل الصادر بالقانون ٧٤ لسنة ١٩٥٩ يعني المنزل المملوك للدولة والذي له فيه حق الانتفاع أو السكنى متى كان يشغله فعلاً بشرط ألا يتعدى لإعفاء لأكثر من منزل واحد . ويتضح من هذا التعديل مدى مجافاته للنطق والمفارقات التي تنتج عن التطبيق - فإن الممول الذي يقيم بمنزل مستأجر يدفع إيجاراً له يربط أحياناً عن القيمة الإيجارية للذول المملوك له كثيراً ويحرم من خصم قيمة الإيجار الذي يدفعه بسبب أنه لا يقسم بمنزله المملوك له ، في الوقت الذي لا يعطيه القانون حق طرد المستأجر في هذا خروج على مبدأ المساواة والعدالة .

فكيف يمكن لمل هذا الممول لتوفير بين هذين المتنافسين : هـ و بقيم بمنزل مستأجر يدفع إيجاراً له ويرغب أن يقيم بمنزله المملوك له حتى يستفيد بخصم القيمة الإيجارية ولكنه لا يستطيع ؟

أقترح : حتى تتحقق العدالة في هذا النص - أنه طالما اشتملت عناصر الإيراد العام على عقار مملوك لا يقيم به صاحبه - يتمين خصم الإيجار الذي يدفعه لسكنه المستأجر الذي يقيم فيه فعلاً - أو إلغاء النص كلية - سواء كان لمالك يقيم أو لا يقيم بمنزله - تحقيقاً للمساواة .

(٥) إعفاء للمعاشات :

صدر القانون بإعفاء المعاشات رعاية لأصحابها ؛ ولكن هذا الإعفاء في ظاهره خلاف الحقيقة - فإن المشرع أطلق الإعفاء دون قيد ودون أن يربط ذلك ببعض عناصر إيرادات الممول الأخرى ويبدو أن لسوق هنا مثلاً :

المول الأول	المول الثاني
مرتب ١٠٠٠ جنيه	معاش (معنى) ١٠٠٠ جنيه
عقار ١١٠٠ جنيه	عقار ١١٠٠ جنيه
٢١٠٠ جنيه	١١٠٠ جنيه

المقدرة التكلفية
لهما متساوية
وعاء الإيراد العام

وبخصم الحد الأدنى من الدخل (١٠٠ جنيه) وأيضا مقرر الإعفاء الحالة الاجتماعية نجد أن:
 الممول الأول يخضع للضريبة - في حين أن الممول الثاني معفى نهائيا من الضريبة . هذا في
 الوقت الذي نجد فيه أن مقدرتيها التكلفة واحدة (١٠٠ جنيه) فلماذا التفرقة ؟ . إنه
 إعفاء ليس مبرر خاصة وأن الضريبة العامة على الإيراد هدفها الدخل الكلي .

أقترح : أنه يجب إخضاع المول للضريبة العامة على الإيراد - وأن كان هناك مبرر
 لإعفاء المعاشات من الضريبة النوعية على كسب العمل فيجب النص على إخضاعه للإيراد العام .

(٦) الإيرادات المحصلة من الخارج :

يشترط المشرع الخضوع للإيراد للضريبة العامة على الإيراد - أن يكون قد سبق خضوعه
 لضريبة نوعية في مصر - وعلى هذا لا تخضع الإيرادات المحصلة من الخارج التي لم تخضع لضريبة
 نوعية في مصر . وهذا قصور في التشريع بسبب إفلات دخول كبيرة وكثير .

أقترح : أن يخضع المشرع الإيرادات المحصلة من الخارج للضريبة العامة على الإيراد
 حتى ولو لم تكن خاضعة لضريبة نوعية في مصر (طبعا بعد خصم الضريبة المستقطعة في الخارج) -
 وعلى هذا الأساس يجب التوسع في هذا الأمر ، وأن تشمل إيرادات الضريبة العامة على
 (الإيرادات الأخرى التي لم تشملها الضرائب النوعية - وإن كان هناك وجه لإعفاء إيرادات
 من الخضوع فيكون ذلك بموجب نص صريح - طالما أن ذلك لإعتبارات هامة والمصالح العام)
 ويؤيد وجهة النظر هذه : أن فرض ضريبة الإيراد العام هو بفرض التقريب بين الدخول
 وتحقيق العدالة الاجتماعية - وتصحيح الأخطاء الناجمة عن الضرائب النوعية - مما يجعل أن
 تكون أحكامها مصححة - لانا به الضرائب النوعية .

ثالثا : عيوب المادة الخامسة :

١ - توجد صعوبة في تنفيذ إجراءات ربط الضريبة بالنسبة للدول غير المقيم إذا غادر البلاد
 ولم يكن له محل إقامة معترف في مصر أو أموال لوقا بها .

٢ - لا يمكن غالبا تحديد الأعباء المالية بالنسبة للأجنبي غير المقيم لوجود أصرة
 للممول خارج مصر وبإختلاف معايير وأحكام الإعالة في مصر عنها في الخارج .

٢ - يصعب إلزام الأجنبي الذي يغادر البلاد قبل نهاية السنة المالية بتقديم الاقرار .

أقترح : علاجاً لبعض أوجه القصور ضرورة تجميع إيرادات الأجنبي غير المقيم عن

طريق بنك يقوم هو بإختياره - ويقوم هذا البنك بمساعدة مصلحة الضرائب في تنفيذ القانون .

رابعاً : الإعفاء للأعباء العائلية :

يوجد تكرار في منح الإعفاء للأعباء العائلية - بالنسبة للضريبة العامة على الإيراد - والضرائب

النوعية ، يجب العمل على تلافيه ، وإيضاً اختلاف مبلغ حد الإعفاء وشروطه بين الضرائب

النوعية - ضريبة الإيراد العام - وهذا يوجد كثيراً من اللبس والفهموض أمام الممولين .

أقترح : توحيد حد الإعفاء للأعباء العائلية وتوحيد شروطه بالنسبة للضرائب النوعية

والضريبة العامة على الإيراد ووضعه قيد هل تكرار منح هذا الإعفاء .

خامساً : الإعفاء للتعليق بالضرائب النوعية :

نص القانون على أنه لا يخضع للضريبة العامة على الإيراد إلا ما سبق خصومه لضريبة

نوعية في مصر .

ومن هنا نادى البعض بأن حدود الإعفاء للأعباء العائلية المتعلقة بالضرائب النوعية لا تخضع

ولا تدرج ضمن وعاء الضريبة العامة على الإيراد . مستندين في رأيهم هذا بأن الإعفاء من الضريبة

النوعية حكمه - كم عدم الخضوع لها - لأنه لا يستحق في كلتا الحالتين ضريبة نوعية - وهذا

يستتبع عدم إخضاع مبلغ الإعفاء للأعباء العائلية للتعليق بالضريبة النوعية - للضريبة العامة على

الإيراد لأن إخضاعه يكون لأول مرة - وهو أمر تأباه قواعد وأسس الضريبة العامة على الإيراد

التي تقتطع سبق خضوع الإيراد لضريبة نوعية في مصر .

أقترح : إزاء هذه الاجراء أن يحدد المشرع الضريبي بشكل لا يحتمل التأويل - أو

اللبس - مدى دخول حد الإعفاء للأعباء العائلية والذي لم يخضع لضريبة نوعية في مصر في وعاء

الضريبة العامة على الإيراد ؟ .

الاحكام العامة في الضرائب

أولاً : تعديل الإخطارات بالبريد :

يتم إخطار الممولين بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول - وهذا الإجراء يسبب مشاكل كثيرة - لما يحدث من فقدان لاعلام الوصول أو اختلاف حول التوقيع - أو حول صفة الموقع ... الخ - وما يتبع ذلك من قضايا وطول اجراءات وسقوط الملفات بالتقادم .

أقترح : أن يكون إخطار الممول عن طريق مندوب مصلحة الضرائب (عمل مشابه للمندوب المحضر) : أو بالطريق الإداري ... وأن يتم التسليم على النماذج ذاتها .
ثانياً : ادماج بعض النماذج واختصارها :

تتعدد الإجراءات والنماذج والإخطارات بدون داع ، وهذا يطيل الوقت ويضيع الجهد .
أقترح : من الأفضل مثلاً ادماج النموذجين ١٨ : ١٩ ضرائب وكذلك النموذجين ٢٠ : ٢١ لإيراد عام . وهكذا بالنسبة لباقي النماذج الممكن اختصارها أو ادماجها . وهذا لا يخل بحقوق مصلحة الضرائب في التفريق بين الممول الذي يقدم أو الذي لايتقدم بإقراره عند ربط الضريبة . كما يراعى تبسيط البيانات التي تحتويها النماذج واختصارها .
ثالثاً : احتساب الضريبة دفعة واحدة بدلاً من توزيعها :

يتم ربط الضريبة مرزعة حسب نوعها (أصلية . بلدية . دفاع . أمن قومي . جهاد) وهكذا .
أقترح : لتسهيل العمل على مصلحة الضرائب والممول معاً أن يتم ربط الضريبة بجملة واحدة عن السنة بدلاً من توزيعها . ويتم توزيع الحصيلة آخر السنة حسب أنواعها بمعرفة مصلحة الضرائب .
رابعاً . هيئوب القانون ٥٧ لسنة ١٩٧٣ :

صدر هذا القانون بتعديل للمادة ٨٧ مكرر من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ويعاب على هذا القانون ١ - لم يعالج كيفية احتساب الضريبة على الأرباح الواقعة في المنطقة الحدية عند تطبيق أحكامه .
٢ - لم يأخذ هذا القانون في الإحتبار خصائر أي وعاء عند تجميع مختلف الأوعية .
لخصم مبلغ الاعباء العالمية ، إذ المفروض أن مقدرة الممول التكليفية وطاقته على دفع الضريبة تتحدد بمجموع دخله . وهذا يجعل الممول الذي يحقق أرباح من مصدر أو مصادر في مجموعها

أكبر من ضعف حد الإعفاء تخضع للضريبة بالكامل دون الأخذ في الاعتبار مقدار الخسائر التي تصيبه من مصدر أو مصادر أخرى لا تخضع طبقاً للقانون ٥٧ لسنة ١٩٧٣ .

هذا الممول يكون في وضع أسوأ من زميله الذي يحقق أرباح بنفس القدر . ولكن لم يصب بخسائر مثله . إذ أن الممول الأول سوف يضطر لتحمل الخسائر ويدفعها من أرباحه التي يحققها من المصادر الأخرى . وربما تجاوزت الخسائر مجموع أرباحه ويعتبر دخله السكلي سلبى .

أقترح : أن يعاد النظر في هذا القانون على أن يؤخذ في الاعتبار الخسائر التي تصيب الممول أيضاً عند تحديد مدى تمتعه بالأعباء العائلية باعتبار دخل الممول ككل هو الحد المسموح به للتكليفية .
خامساً . فيما يتعلق بالقرارات :

يجب ألا تقتصر العقوبة على عدم تقديم الإقرار أو عدم دفع الضريبة المستحقة من واقع الإقرار فالنحوال هنا سهل وميسور - حيث يمكن الممول أن يتقدم بالإقرار الضريبي مثبناً خسائره أو أرباحه في حدود الإعفاء للقانونى - وبذلك يتفادى العقوبة .

أقترح : أن يقتصر الإقرار بالفحص - فإذا كان صافي الربح أو الإيراد من وقع إقرار الممول يقل عن موافقته - أو عن قرار لجنة الطعن (بالنسبة لنفس السنة) عن نسبة يحددها القانون ... مثلاً ٢٠٪ في هذه الحالة تفرض الغرامة - وتحصل فوراً مع الضريبة . هذه الغرامة يحددها القانون على أساس : (مبلغ فاتت ، أو نسبة من الضريبة المربوطة) بجانب العقوبات الجنائية . وبهذا تقل الإقرارات الصورية - ويتوخى الممولون العفة في تقريرها .

سادساً . الأعباء العائلية وحد الكفاف :

حد الإعفاء المقرر للأعباء العائلية في الضرائب - لا يتناسب مطلقاً مع ارتفاع مستوى المعيشة ويعاب أيضاً على تقرير حد الإعفاء في الضرائب النوعية أنه لا يراعى عدد الأولاد الذين يعولهم الممول ووالديه وأخاؤه المقرعاتهم طبقاً للشرعية الإسلامية .

أقترح : أن يحدد حد الإعفاء بزيادة عدد الأولاد ولكن بزيادة متناقصة (مثلاً يكون الإعفاء لإحالة الأولاد ٦٠ جنينياً لأول ، ٤٨ جنينياً لثاني ، ٣٦ جنينياً لثالث ، ٢٤ جنينياً للرابع ، ٢٠ جنينياً للخامس) عن السنة - وحد الإعفاء لإحالة الزوجة (١٢٠ جنينياً عن السنة) وان تعددت الزوجات تحتسب الأعباء بالتدرج كما في حالة الأولاد ٦٠ جنينياً للزوجة الثانية ، ٣٦ جنينياً للزوجة الثالثة ، ١٢ جنينياً للزوجة الرابعة (عن السنة للتوفيق دنيا ودين) .

هذا طبعاً بالإضافة إلى حد كفاف يقرر أصلاً في الأساس وإن يكون مبلغ ٢٤ جنيهاً عن السنة ، وأن تظل هذه الإعفاءات ممنوحة مهما بلغ الربح أو الإيراد - دون قيود - حتى ولو زاد الربح أو الإيراد عن ضعف حد الإعفاء المقرر (أي من المنطقة الحدية) .

أقترح : أيضاً منح إعفاء بسبب إعالة الممول لأقاربه الملام بهم شرعاً مثل الأب والأم والأخوة والأخوات وغيرهم .. إذا كان ذلك بحكم أو بصورة لا تقبل الشك تتحقق منها مصلحة الضرائب وإطلاق هذا النص بالنسبة للضرائب النوعية أسرة بما هو متبع في الإرادة العام يعطى روح التضامن الاجتماعي والتكافل الأسرى في دولة الإسلام مراعاة للاعباء الحقيقية للممولين أيضاً .

سابعاً . حساب الضريبة بالنسبة للمناطق الحدية .

إن الأرباح أو الإيرادات الزائدة عن ضعف حد الإعفاء إلى - مع معين تصادر كلها كضريبة - ويكون الممول الذي حقق إيراداً أكبر في نفس موقف الممول الذي حقق إيراداً أقل منه ، وربما في موقف أسوأ ، وهذا يؤدي إلى تثبيط العزيمة - ومحاولة الممول التخلص من هذا المأزق بتقليل أرباحه أو عدم العمل ساعات أكثر حتى لا يدخل هذه المنطقة الحرجة ، ألا وهي المنطقة الحدية (مثال ذلك الموظفون مثلاً بالنسبة لساعات العمل الإضافية يعتمدون التخليع عدداً ساعات ويحاول غالبية الممولين الخروج بأرباحهم النهائية عن هذه المنطقة تفادياً لهذا الموقف)

أقترح : كما سبق أن اشرت - إطلاق حدود الإعفاء بدون التقيد بمثلها ، وبذلك تلغى المناطق الحدية نهائياً ، والحل البديل إن لم يستجب المشرع إلى هذا الرأي هو أن لا تصادر زيادة عن مثلي الربح كلها كضريبة - بل يصادر نسبة من هذه الزيادة فقط .

ثامناً . خصم الضريبة من المنبع :

احكاماً لحصر الممولين - وسهولة تحصيل الضريبة - وإنهاء مشكلة التأخرات الضريبية :

أقترح : التوسع في خصم الضريبة من المنبع - وهناك حالات كثيرة من الممكن خصم الضريبة منها عند المنبع مثال ذلك (الجزارين وهؤلاء يقومون بالذبح في السلخنة ويمكن فرض مبلغ معين لحساب الضريبة حسب نوع الذبيحة وهكذا بالنسبة لعمليات الاستيراد والتصدير إلى غير ذلك .. الخ ، وبالإضافة إلى سهولة تحصيل الضريبة تتمكن من حصر الممولين المتهربين .

تاسعاً . التصالح الضريبي .

يبيع القانون للدولة طلب إحالة الخلاف للتصالح ، وإذا لم يوافق يصود ثانياً إلى المحكمة

بنفس حالته أمام نفس درجة التقاضي ، وهذا الوضع تعتبر معظم مجهودات لجان التصالح جهداً ضائعاً فإن الممرل يطلب التصالح لحس النبض فقط ، وإذا لم يعجبه يصود ثانية أمام المحكمة - وبذلك تكون معظم العالقات شير جدية عند طالب أصحابها الإحالة إلى لجان التصالح - ومن ناحية أخرى يكون هذا - يياً في انخفاض تقديرات التصالح رغبة في إنهاء الخلاف صلحاً .

أقترح : أن يكون طالب الممرل الإحالة إلى لجنة التصالح - هو خيار بين طريق التصالح - وبين نفس درجة المحكمة المنظور أمامها النزاع وقت تقديم طلب التصالح .

إذا كان النزاع منظوراً أمام المحكمة الابتدائية ، واتفق الممرل أمام التصالح انتهى النزاع صلحاً وإذا لم يتفق وعاد النزاع ثانياً إلى المحكمة فلا يعود أمام المحكمة الابتدائية - وإنما أمام الدرجة الأعلى - أنه الاستئناف (يمكن بحث هذا الاقتراح من وجهة النظر القانونية وجواز هذا من عدمه ... الخ) وهذا تحمل لجنة التصالح على نفس درجة التقاضي المنظور أمامها للنزاع ، مما يجعل طلب الممرل التصالح جديداً وليس مجرد - س النبض .

عاشراً : ولاية لجان الطعن :

ليس هناك مبرر في قصر ولاية لجان الطعن على الخلافات التي تنشأ بالنسبة لضريبة الأرباح التجارية والصناعية ، وضريبة المهن الحرة والمهن غير التجارية ، والضريبة العامة على الإرادة ، وضريبة المركبات ورسم الأيلولة ومقد طبة القوانين القائمة الآن .

أقترح : أن يشمل اختصاصها أيضاً : (وعاء ضريبة القيم المنقولة ، وعاء ضريبة فوائد الديون والودائع والتأمينات ؛ وعاء ضريبة المرتبات والأجور ، والنزاع حول رسوم الدفعة) وبالنسبة على اختصاص لجان الطعن بنظر هذه المنازعات فيه صالح كبير للصحة العامة وحماية الدولة لتتصور أمد التقاضي وإنهاء الخلاف لاسيما - وأن بعض هذه الخلافات تكون بسيطة جداً لانتدح إلى المحاكم أو ضياع الوقت والجهد على الممرل والدولة معاً .

سادى عشر : لجان الطعن والمحاكم الضريبية :

أقترح : أن تكون لجان الطعن درجة من درجات التقاضي وأن يكون رئيسها وأعضائها قضاة من رجال الضرائب المشهود لهم بالكفاءة والخبرة وأن تنشأ محاكم ضريبية متخصصة لنظر الخلافات الضريبية ، وستكون هذه المحاكم قادرة على الفصل في الخلافات الضريبية بسرعة وكفاءة

كما نجد أن إنشاء هذه المحاكم وأعضائها قضاء المال من رجال الضرائب سيقلل كثيراً الحاجة إلى الاستعانة بالخبراء - لأن أعضائها أصلاً من الخبراء المتخصصين في الضرائب ، وأن يكون مباشرة الخلافات أمام هذه اللجان عن طريق المحاسبين وخبراء الضرائب والمحامين ، كما يجب أن يكون نظر الخلاف أمام لجان العدل نظير رسم أسوة بما هو متبع في المحاكم ، وأتأهب بحكم بها لصالح نقابة التجارين حتى لا يحال إلى لجان العدل (وهي المحاكم الضريبية المتخصصة) الخلافات الجديدة فعلاً ، ويتم مباشرتها بالطرق القانونية ويتم للفصل فيها بسرعة وكفاءة.

ثاني عشر : التبسيطات الضريبية والتأخرات:

من الأفضل أن تصدر التشريعات الضريبية الحديثة دون أن يكون هناك متأخرات ..

أقترح : في مثل هذه الحالات التبسيط أمام الممولين المتخلفين لسداد المتأخرات المترتبة عليهم ، أو النظر في إسقاطها ، أو إسقاط جزء منها بشروط ميسرة ، وكذلك إسقاط الفوائد المتأخرة وأن تتضمن التشريعات الجديدة حافزاً للمولين كي يسددوا مقدماً أوفى الحال .

ثالث عشر : الزام المولين بامساك دفاتر منتظمة :

يحاول معظم كبار المولين اخفاء حقيقة معاملاتهم وبالرغم مما لص عليه القانون من ضرورة امساكهم دفاتر منتظمة فإنهم لا يسكون حسابات ، والعيب يرجع إلى عدم تعاقب العقوبات التي لص عليها القانون والى الثغرات في الربط الإضافي القائمة لصالحهم .

أقترح : في هذه الحالات تشديد العقوبة وإلزام هؤلاء المولين بامساك حسابات منتظمة ، وإلزامهم بتقديم إقرارات معتمدة من محاسب قانوني ضماناً لصحتها وجديتها .

رابع عشر : رفع حدود الإعفاء للأعباء العائلية (الذي تقرر أخيراً) لا يحقق العدالة :

حسناً فعل المشرع بالتفكير في رفع حد الإعفاء للأعباء العائلية - فإن معنى رفع حد الإعفاء على هذا النحو هو التخفيف عن كاهل المولين بسبب ارتفاع الأسعار وتكاليف المعيشة .

لذلك كان هذا القرار رفع حد الإعفاء - ومعنى ذلك منح المولين الذين يستفيدون منه :

وفراً ضريبياً - بمقدار الضريبة التي كان يدفعها كل منهم عن مقدار الزيادة في حد الإعفاء للأعباء العائلية الذي قرره المشرع أخيراً ..

إلا أن العيب : هنا يكمن في أن هذا الوفر الضريبي بالنسبة للمولين المتشابين في حالتهم

الإجتماعية يختلف اختلافاً كبيراً جداً فيما بين فروع الضرائب النوعية :-

وعلى سبيل المثال . المعمول المتزوج ويعمول - رفع المشرع حد الإعفاء من ٢٥٠ جنيه إلى ٣١٠ جنيه سنوياً أى زيادة حد الإعفاء بمقدار ١١٠ جنيه سنوياً ويكون الوفر الضريبي كالاتي :-

١ - بالنسبة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية الوفر الضريبي مبلغ (٩٢٠ و ٤٠٠ جنيه)

٢ - بالنسبة للضريبة على المهن الحرة وغير التجارية الوفر الضريبي مبلغ (٣٢٤٥٠ و ٣٢٠٠ جنيه)

٣ - بالنسبة للضريبة على المرتبات والأجور الوفر الضريبي لا يتعدى مبلغ (خمسة جنيهات) .

ويتضح : بما تقدم أن الوفر الضريبي بين الضرائب النوعية نتيجة رفع حد الإعفاء للأعباء العالية يختلف اختلافاً كبيراً جداً فهو في صالح ممولى الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية ، و ممولى الضريبة على المهن الحرة والمهن غير التجارية ، أما بالنسبة ل ممولى الضريبة على المرتبات والأجور فأثره محدود جداً - ويظهر الأثر واضحاً حين توجه هذه الفئات - هذا الوفر الضريبي للإفاق فسوف نجد أن ممولى الضريبة على المرتبات والأجور مقدّمهم معدودة على عكس الفئات الأخرى إلى ستوجه هذا الوفر الضريبي إلى الإنفاق (على أساس أن هذه الفئات محدودة الدخل) .

والنتيجة : تستخدم تحدته هذه الفئات إلى حققت وفراً ضريبياً كبيراً على حساب الفئات التى حققت وفراً ضريبياً أقل وهم طائفة ممولى الضريبة على المرتبات والأجور .

أقترح : أن يكون زيادة حد الإعفاء متناسبة مع مقدار ما يمنحه من وفرة ضريبي حتى تصيب النتيجة المرغوبة من رفع هذا الإعفاء للأعباء العالية هدفها - وحتى لا تحدث آثاراً عكسية تضار منها الفئات الأخرى التى تحقق وفراً ضريبياً أقل .

ويمكن بالنسبة للمرتبات والأجور : خصم التكاليف : (مثل مصاريف السفر والإنتقال إلى مقر العمل والتربيات و ثمن الملابس الخاصة بالعمل وغيرها) ، من الإيرادات أو المرتب الإجمالى قبل خصومه للضريبة . .

* أرجو مزيداً من الأبحاث لتطوير النظام

الباحث

عَلَى حَاجَاتِ شَاهِينَ

دراسات عليا في الضرائب

الضريبي المصرى

(ربنا عليك توكلنا واليك انبنا)

والله ولى التوفيق

القواعد التنفيذية لضرائب دعم التضامن الإجتماعى

•• الضريبة على تصاريح العمل :

تقوم وزارة الداخلية - قسم تصاريح العمل - التابع لمصلحة الأمن العام وكذلك السفارات والتفصليات المصرية في الخارج بتحصيل الضريبة المنصوص عليها في المادة ٢٠ من قانون العدالة الضريبية لسنة ١٩٧٨ ، على كل إذن يصدر مصرى اعتباراً من تاريخ نشر القانون المذكور ، على أن يسرى هذا الحكم عن كل سنة يرخّص بها للعمل عند استخراج الإذن أو تجديده ولو كان ذلك عن سنوات سابقة على تاريخ نشر القانون أو إصدار الإذن .

وتحصل هذه الضريبة بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية بحسب ما يقرر بالسعر التشجيعى تحت بند خاص باسم ضريبة دعم التضامن الإجتماعى . (تصاريح العمل) .

وعلى وزارة الداخلية توريد قيمة ما حصلته من هذه الضريبة إلى الإدارة العامة لضريبة الدمغة بمصلحة الضرائب بالقاهرة في موعد أقصاه آخر أبريل / يوليو / أكتوبر / يناير من كل عام وذلك بموجب شيك مصحوب بالنموذج رقم (١) ضريبة دعم وتضامن إجتماعى .

•• الضريبة على الحفلات والخدمات الترفيهية :

تقوم الفنادق والمحلات العامة السياحية إلى تنطبق عليها حكم المادة الأولى من رقم ١ لسنة ١٩٧٢ بشأن المنشآت الترفيهية والسياحية بتحصيل الضريبة المنصوص عليها في المادة ٣١ بند (أولاً) من القانون مع قيمة الحفلة والخدمات الترفيهية التي تقدم في تلك الجهات على أن يسرى ذلك اعتباراً من تاريخ نشر القانون .

ويتم توريد الضريبة التي تم تحصيلها إلى الإدارة العامة لضريبة الدمغة بمصلحة الضرائب بالقاهرة تحت بند خاص باسم ضريبة دعم التضامن الإجتماعى (الحفلات والخدمات الترفيهية) وذلك خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من الشهر التالى لتحصيل وفقاً للنموذج رقم (٢) ضريبة دعم التضامن الإجتماعى .

•• الضريبة على الشاليهات :

يقوم ملاك الشاليهات والكبائن وغيرها من الوحدات السكنية الأخرى أياً كان نوعها المدانة في منطقة الشواطىء أو المشاطى بأداء أو تحصيل الضريبة المقررة في البند ثانياً من المادة ٣١ من القانون ، وذلك طبقاً للأوضاع والإجراءات المقررة لتحصيل الضريبة على العقارات المبنية والضرائب الملحقة بها ويتم التوريث إلى الجهة الإدارية المختصة بربط وتحصيل الضريبة على العقارات المبنية . ويتم توريد الضريبة التي تم تحصيلها إلى الإدارة العامة لضريبة الدمغة بمصلحة الضرائب بالقاهرة تحت بند خاص باسم ضريبة دعم التضامن الإجتماعى (الشاليهات والكبائن) وذلك خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من الشهر التالى لتحصيل بموجب شيك مرفقاً به النموذج رقم (٣) ضريبة دعم التضامن الإجتماعى .

• الضريبة على السيارات الإضافية :

تقوم مصلحة الجمارك بتحديد تاريخ صنع السيارة الخاصة باليوم والشهر والسنة في اقرار الافراج الجمركى الذى يقدم الى ادارات وأقسام المرور، والذي تحصل بمقتضاء الضريبة المقررة في البند ثالثاً من المادة ٣١ من القانون على ان يتحدد السعة اللترية للسيارة بمعرفة مصلحة الجمارك وأقسام المرور المختصة .

وبالنسبة للسيارات الواردة من الخارج خلال المدة مابين سنة ١٩٧٦ وتاريخ نشر القانون تقوم مصلحة الجمارك بتحديد تاريخ الصنع باليوم والشهر والسنة بغاء على طلب من مالك السيارة أو نائبه . تقوم ادارات المرور وأقسامها بتحصيل الضريبة على السيارة أو السيارات غير السيارة الاولى للسيارة الواحدة المنصوص عليها في البند ثالثاً من المادة ٣١ من القانون طبقاً للنموذج رقم (٤) ضريبة دعم التضامن الإجتماعى موقفاً عليه من مالك السيارة المطلوب ترخيصها ، وإذا كان مالك السيارة زوجة غير هامة أو قاصراً يوقع رب الاسرة النموذج مع مالك السيارة ، وذلك عند طلب الترخيص ، ويكون تحديد السيارة الاولى وفقاً لتاريخ الامتلاك الموضح في النموذج المشار اليه .

تحصل هذه الضريبة بمعرفة ادارات وأقسام المرور على النموذج ١٠٢ مكرر (١) عند الترخيص أو التجديد تحت بند خاص باسم ضريبة دعم التضامن الإجتماعى (السيارات الخاصة) ويتم توريد الضريبة التى تم تحصيلها الى الإدارة العامة لضريبة الدمغة بمصلحة الضرائب بالقاهرة ، وذلك قبل آخر شهور أبريل / يوليو / أكتوبر / يناير من كل عام بموجب شيك وفقاً لنموذج رقم (٥) ضريبة دعم التضامن الإجتماعى .

• الضريبة على تذاكر الطائرات : تنفيذاً للبند رابعاً من المادة ٣١ من القانون تتولى الجهات

المختصة بالنقل البحرى والجوى والبرى التى تعمل في مصر وكذلك فروعها . تحصل الضريبة على تذاكر السفر الى الخارج التى يتم بيعها بالعملة المحلية اعتباراً من تاريخ نشر القانون ، وذلك على الرحلات التى تبدأ من مصر سواء ذهاباً أو ذهاباً وعودة ، وكذلك الرحلات التى تبدأ من الخارج الى مصر طالما انه قد تم بيعها في مصر . وتحصل الضريبة على قيمة التذكرة المبيعة والمحصلة فصلاً طبقاً للاسعار المعلنة والمتفق عليها دولياً . وتعتبر الضريبة حقاً لمصلحة الضرائب بمجرد حجز وبيع التذكرة .

وتورد الضريبة المحصلة بمعرفة الجهات المشار اليها الى الإدارة العامة لضريبة الدمغة بالقاهرة تحت بند خاص باسم ضريبة دعم التضامن الإجتماعى (تذاكر السفر الى الخارج) وذلك خلال الخمسة عشر يوماً الاولى من الشهر التالى للتحصيل وفقاً للنموذج رقم (٦) ضريبة دعم التضامن الإجتماعى .

كتب أخرى للمؤلف جيتي بولفار هينريج تطلب من المكتبات الكبرى

قانون تحقيق العدالة الضريبية ٤٦ لسنة ١٩٧٨

* الضرائب على : (الصنعة الواحدة ، التصرفات في العقارات والأراضي ، الشقق المفروشة ، الإستغلال الزراعي ، الدواجن والمواشي ، المنشآت الفندقية والسياحية ، الشركات المصرية العاملة في التعبير ، المصري في للشروعات والمغاة والاتفاقات الدولية ، أذن العمل ، الخنلات ، الشاليهات والسكائن ، تذاكر السفر للخارج ، اقرار الثروة)

* الإقارات ، الحصر ، الخصم والاضافة ، التهرب ، التقادم ، الربط الإضافي ، العقوبات

* القواعد التنفيذية لضرائب دعم التضامن الاجتماعي .

* أبحاث حول تطوير النظام الضريبي المصري .

التمن خمسون قرشا

الثقافة الضريبية

في هنريج

الزوارج القيمة المنقولة (الزرائب التجارية والصناعية)

التمن خمسة وسبعون قرشا

الضريبة على إيرادات المهن الحرة والمهن غير التجارية

وحساب الضريبة عمل الإيرادات الواقعة في المناطق الحدية — بمجرد النظر :

* القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٤

* القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٧٣

* القرار بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧

* القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٤

* القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨

التمن خمسون قرشا

والضريبة العامة على الإيراد

هذا الكتاب

من أجل :

- شمول المجتمع الضريبي وتحقيق العدالة الاجتماعية.
- إحكام حصر وربط وتحصيل الضريبة.
- تحقيق كفاية الإنتاج والإدخار والاستثمار.

قانون تحقيق العدالة الضريبية ٤٦ لسنة ١٩٧٨

- نصوص القانون . ص١
- بحث تطوير النظام الضريبي المصري . ص٤
- القواعد التنفيذية لضرائب دعم النضام الاجتماعي . ص٢٢

رقم الإيداع : ١٩٧٨/٥٧١٦

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف

التهن خمسون قرشاً

مؤسسة سعيد للطباعة - ت ٤٨٩٨ طنطا

monocor alexandria



0668835

620
4
259